لِقَاءُ العَشْرِ الأَوَاخِرِ
بِالمَسْجِدِ الحَرَامِ
(٥٤)

مَسْأَلَةٌ
فِي
قَصِّ الشَّارِبِ

تأليف

الحَافِظِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الحُسَيْنِ العِرَاقِيِّ
(ت ٨٠٦ هـ)

حققه وعلق عليه

مولاي عبد الرحيم بن مبارك الدريوش

أسهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

شركة دار البشائر الإسلامية
لِلطِّباعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ ش.م.م

أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧

فاكس: ٧٠٤٩٦٣/٠٠٩٦١١ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلَّى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وبعد: فإن من الأساسيات التي اهتمت بها شريعة الإسلام، موضوع الطهارة يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وهو ما يدل على ما تتصف به هذه الشريعة من الشمولية لجميع جوانب الحياة الإنسانية. الأمر الذي جعل غالب دواوين السنَّة، تنتظم وفق ترتيب موضوعي دقيق، يشتمل هذه الجوانب، من عقائد وعبادات ومعاملات وآداب وغيرها.

وتحتل الطهارة غالباً المركز الأول من هذا الترتيب، مما يوحي بأهمية موضوع طهارة البدن في قاموس العبادات.

وتعد أحاديث خصال الفطرة، من الأحاديث ذات الأهمية في هذا الباب. ولافتقار الناس إلى معرفتها والأخذ بها، اهتم أهل العلم من الفقهاء والمحدثين بهذا الجانب المهم، فبيَّنوها في كتبهم ومصنفاتهم. بل إن منهم من أفرد هذه الخصال بالتصنيف، ومنهم من أفرد خصلة واحدة منها بالدراسة والتأليف.

ومن هؤلاء، الإمام المحدِّث الحافظ، زين الدين، أبو الفضل:

عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمه الله. فكانت المسألة في قص الشارب، إجابة عن سُؤْل السائل: هل ذِكْرُ حلق الشارب صحيح أم لا؟

ولقد عملت في هذا البحث الوجيز، على تحقيق هذه الرسالة للحافظ العراقي، وقدمت لها بمقدمة عرَّفت فيها بالمؤلف، وموضوع الرسالة وتحقيق نسبتها له رحمه الله، وبيان بعض ما ألف في الموضوع، وتوضيح أهميتها بالمقارنة مع رسالة الحافظ السيوطي رحمه الله: (بلوغ المآرب في قص الشارب)، مع إشارة مختصرة لمنهجي في ذلك، واصفاً بعده النسخة المعتمدة في التحقيق.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أشكر أستاذي الدكتور: عبد اللَّطيف بن محمد الجيلاني حفظه الله، الذي أمدني بهذه المخطوطة وشجعني على تحقيقها.

كما أشكر كل من ساعدني في ذلك وأخص بالذكر كلاًّ من الأساتذة الأفاضل: الدكتور بدر بن محمد العماش، والدكتور إبراهيم بن محمد نور سيف حفظهما الله، على نصائحهما وتصويباتهما التي أفدت منها كثيراً.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلَّى الله على الحبيب الشفيع خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

مولاي عبد الرحيم بن مبارك الدريوش

بمكتبة المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة

يوم الجمعة ٤/ ٥/ ١٤٢٤هـ

المؤلف في سطور[1]

هو الإمام الحافظ الكبير، المفيد المتقن المحرر، الناقد محدث الديار المصرية، ذو التصانيف المفيدة[2] أبو الفضل، زين الدين: عبد الرحيم بن

---

(١) مصادر ترجمته: إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني ٥/ ١٧٠ ــ ١٧٦، والمجمع المؤسس له أيضاً ٢/ ١٧٦ ــ ٢٣٠، وذيل التقييد، لتقي الدين الفاسي ٢/ ١٠٦ رقم ١٢٤٥، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ١/ ٣٨٢، ولحظ الألحاظ، لابن فهد، ص ٢٢٠ ــ ٢٣٩، والضوء اللامع، للسخاوي ٤/ ٢٧١، وحسن المحاضرة ١/ ٣٦٠، وذيل طبقات الحفاظ، ص ٣٧، كلاهما للسيوطي، وشذرات الذهب، لابن العماد ٧/ ٥٥، والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي ٣/ ٢٨٣، والبدر الطالع، للشوكاني ١/ ٣٥٤، وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ص ٥٧٠، والأعلام، للزركلي ٤/ ١١٩، والرسالة المستطرفة، للكتاني، ص ١٦، وذيل ميزان الاعتدال، للعراقي، ص ١٥، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ٤/ ٢٩ رقم ٧٣٢، ومنهج الحافظ زين الدين العراقي في طرح التثريب في شرح التقريب مع تحقيق القسم الأول من الكتاب (رسالة علمية)، للطالب محمد يحيى بلال منيار، بإشراف الدكتور عبد العزيز بن سعد التخيفي (جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض).
تكملة شرح الترمذي، للحافظ العراقي: (رسالة علمية)، للطالب عبد الله بن عبد العزيز الفالح، بإشراف الدكتور عبد الرحمن بن صالح محيي الدين (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).

(٢) طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ٤/ ٢٩ برقم ٧٣٢.

الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبـي بكر بن إبراهيم[1]، المهراني المولد، العراقي الأصل، الكردي الرَّازِيَانِيّ، المصري الشافعي[2].

وُلِد في جمادى الأولى، سنة خمس وعشرين وسبعمائة للهجرة. ونشأ فـي بيـت فضـل وصـلاح، واهتـم بـالعلـم، فحفـظ كثيـراً مـن متـون الفقـه والحديث. وكان أول اشتغاله في القراءات والعربية، حتى نهاه عن ذلك قاضي القاضي، الحافظ عز الدين ابن جماعة (ت ٧٦٧هـ) فقال له: «إنه علم كثير التعب قليل الجدوى، وأنت متوقد الذهن، فاصرف همتك إلى الحديث»، وذلك سنة اثنتين وأربعين.

وكان أول من قرأ عليه: الشهاب أحمد بن أبـي الفرج ابن البابا (ت ٧٤٥هـ)، وبـه تخـرج وانتفـع. كمـا لازم صـلاح الـديـن العـلائـي (ت ٧٦١هـ) وانتفع به، وتقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وأبـي الفتح الميدومي (ت ٧٥٤هـ) وغيرهم.

ونظر في الفقه وأصوله، ولازم الجمال الإسنوي (ت ٧٧٢هـ) وعنه، وعن الشمس ابن اللبان (ت ٧٤٩هـ) أخذ علم الأصول، وتقدم فيهما بحيث كان الإسنوي يثني على فهمه ويستحسن كلامه في الأصول، ويصغي لمباحثه فيه، ويقول: إن ذهنه صحيح لا يقبل الخطأ.

هذا وقد تنقل رحمه الله في ذلك بين بلدان كثيرة، فرحل إلى مكة والمدينة، والإسكندرية، وبعلبك، وحماه، وحمص، وغزة، ونابلس، ودمشق، وحلب، وطرابلس، وصفد، وغيرها من البلاد، وأراد أن يرحل

---

(١) المجمع المؤسس، لابن حجر ٢/ ١٧٦ ترجمة ١٣٨.

(٢) مقدمة تحقيق كتاب (تكملة شرح الترمذي للحافظ العراقي)، للطالب عبيد الرحمن بن محمد حنيف.

إلى بغداد فأعاقه خوف الطريق وقلة الرواة بها آنذاك. كما همَّ بالرحلة إلى تونس لكنه لم يتيسر له ذلك[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله (ت ٨٥٢هـ): (وتقدم في فن الحديث، بحيث كان شيوخ عصره وحفاظه يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة، كالسبكي (ت ٧٥٦هـ)، والعلائي (ت ٧٦١هـ)، والعز ابن جماعة (ت ٧٦٧هـ)، والعماد ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) وغيرهم، وحُبب إليه هذا الفن حتى غلب عليه، وتوغل فيه حتى صار لا يعرف إلاَّ به. وانصرفت أوقاته فيه، وكان مع ذكائه سريع الحفظ جداً)[2].

واشتهرت شخصيته رحمه الله في الأقطار بين طلبة العلم، لتبحُّره في علوم الحديث وغيرها. فقصده طلبة العلم من مشارق الأرض ومغاربها. كما قام بمهمة التدريس بعدة أماكن، وعقد مجالس للإملاء، مما كان له أثر كبير في كثرة تلامذته، وكان بحق كما قال عنه تلميذه الحافظ نور الدين الهيثمي رحمه الله (ت ٨٠٧هـ): (العلامة، شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب، ومفيد الكبار ومن دونهم)[3].

وكان من أشهر تلامذته، من ذكرهم ابن حجر رحمه الله بقوله: (وسئل الشيخ عند وفاته من بقي بعده من الحفاظ: فبدأ بي، وثنَّى بابنه، وثلَّث بالشيخ نور الدين الهيثمي. وسأله الشيخ نور الدين الرشيدي على ما أخبرني به بعد ذلك فقال: في فلان كفاية، وذكر أنه عناني وصرَّح بذلك)[4].

---

(١) لحظ الألحاظ، لابن فهد، ص ٢٢١ ــ ٢٢٦.

(٢) المجمع المؤسس، لابن حجر ٢/ ١٧٨.

(٣) مقدمة مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، ص ١.

(٤) إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني ٥/ ١٧٢.

ولم يشغله رحمه الله التدريس عن التأليف، حيث صنَّف تصانيف كثيرة جداً من أشهرها:

* محجة القرب إلى محبة العرب (مطبوع).
* المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع).
* ألفية الحديث: وهي في علوم الحديث (مطبوع).
* طرح التثريب في شرح التقريب (مطبوع).
* التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق في كتاب ابن الصلاح (مطبوع).
* مسألة في قص الشارب: وهي هذه الرسالة التي أشتغل عليها.
* تكملة شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس: (وقد سجل تحقيقه في رسائل علمية في الجامعة الإسلامية ونوقش بعضها) وغيرها كثير[1].

وبعد حياة مليئة بحديث النبي ﷺ توفي رحمه الله بالقاهرة، في الثامن من شهر شعبان، سنة ست وثمانمائة. وله إحدى وثمانون سنة وربع سنة[2]. وتأثَّر بذلك القاصي والداني، ورثاه عدد من أهل العلم في عصره، كابن حجر وغيره.

وللعراقي رحمه الله شعر يقول فيه:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ... بِمِصْرَ ففيها من أحب نُزُولُ
وهل أَرِدَنْ يوماً مَوَارِدَ نِيلِهَا ... وَهَلْ يَبْدُوَنْ لِي رَوْضَةٌ وَنَخِيلُ[3]

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب (ذيل ميزان الاعتدال للعراقي)، للدكتور عبد القيوم بن عبد رب النبي، ص ٢١ ــ ٢٢، والضوء اللامع، لابن حجر ٤/ ١٧٤، ولحظ الألحاظ، لابن فهد، ص ٢٣٢، والأعلام، للزركلي ٣/ ٣٤٤، وغيرها.

(٢) الضوء اللامع، لابن حجر ٤/ ١٧٧.

(٣) الضوء اللامع، لابن حجر ٤/ ١٧٨.

التعريف بالرسالة

موضوع الرسالة:

بدأ العراقي رحمه الله رسالته هذه ببيان سياقها التاريخي، وأن سبب تأليفها سؤال حول لفظة «حلق الشارب» من حديث أبـي هريرة رضي الله عنه: «الفطرة خمس». فخرَّج رحمه الله هذا الحديث ليوضح أن هذه اللفظة شاذة. ثم ذكر شواهد الحديث من حديث ابن عمر وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم جميعاً.

ثم بدأ بالرد على من يحمل رواية القصّ على الحلق، مبيناً أن المراد هو قطع البعض وإبقاء البعض، بدليل لفظة: «وتقصير الشارب»، من حديث أبـي هريرة رضي الله عنه. وقلب الدليل عليهم بأن قوله ﷺ: «احفوا»، و «جزُّوا». يُحمل على ما طال على الشفتين، وفي هذا جمع بين الأدلة.

واستـدل علـى عـدم استحبـاب إحفـاء جميـع الشـارب، بحـديـث المغيرة بـن شعبـة رضي الله عنـه في أن النبـي ﷺ قـصَّ شارب المغيرة على سواك. ونبَّـه على ضعف حديث عائشة رضي الله عنها بنفس المعنى. ثم ذكر أثر عمر بـن عبد العزيز في القصّ، وبيَّـن معنى الإطار من قوله: (حتى يبدو الإطار).

ثم بيَّـن أن عمل الجمهـور على القص بذكر آثار في ذلك، وذكر قول

مالك والشافعي في الموضوع، وبيَّن مذهب ابن عمر وبعض الصحابة، وأنهم يرون إحفاء الشارب. وذكر قول عياض بالتخيير بين الأمرين وأنه أوفق لمجموع الأقوال، ليرده رحمه الله بأن عمل الجمهور على القص وهو أولى بالإتباع.

ورد على أهل الظاهر بحديث: «وقَّت لنا في قص الشارب». بأنه لو كان المراد حلقه لما جاز تركه أربعين ليلة، لأنه في تلك المدة ينزل على الشفتين.

واعتمد رحمه الله في نصرة مذهبه على الأحاديث والآثار الصحيحة، ورد ما ضعف منها، مع الرد على المخالف ببيان ضعف ما ذهب إلى الاستدلال به من أحاديث وآثار، أو مجانبته التفسير الصحيح لها. كما اعتمد قلب الدليل عليهم، والرد العقلي على أهل الظاهر، وهو ما يضفي على الرسالة صبغة البحث والمناظرة، ويوضح بجلاء تمكن الحافظ العراقي رحمه الله في علوم شتى أهمها: الحديث والفقه وأصوله.

بيان بعض ما أُلِّفَ في الموضوع:

١ ــ إبانة النص في مسألة القص، لعبد الغني النابلسي.

٢ ــ أحكام المذاهب في إطوال اللحى والشوارب، للنازلي.

٣ ــ بلوغ المآرب في قص الشارب، للسيوطي[1].

---

(١) انظر: معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي وبيان ما ألف فيها، لعبد الله الحبشي، ص ٣٧٤.

قلت: ولم أقف على الأولين، حتى أعرف موضوعهما بالتحديد. ولقد وقفت على مخطوطة بلوغ المآرب في قص الشارب، للحافظ السيوطي رحمه الله ضمن مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقمت بنسخها ومقابلتها مع =

ولـم أتطـرق هنـا لكتـب الفقـه والشـروح، وإلاَّ فهـي أكثـر مـن أن تحصر[1].

تحقيق نسبة المخطوط للعراقي رحمه الله:

من أهم ما يستدل به على ذلك:

١ ــ قوله آخر المخطوطة: وكتبه عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي.

٢ ــ السماعات المثبتة على الرسالة، بقراءة ابنه أبـي زرعة عليه.

٣ ــ كتابته لسماع بعض من سمع منه هذه الرسالة بنفسة، كما في الفقرة الثالثة من السماعات.

= رسالة الحافظ العراقي رحمه الله، فتبين لي والله تعالى أعلم أن الحافظ السيوطي رحمه الله قد استفاد من رسالة الحافظ العراقي رحمه الله وإن لم يشر إلى ذلك. وسيأتي بيان الفرق بين الرسالتين في المبحث التالي بإذن الله.
ثـم إننـي وقفـت بعـد ذلـك علـى رسـالـة الحـافـظ السيـوطـي (بلـوغ المـآرب)، مطبوعة بدون تحقيق ضمن مجموع مع بعض الأجزاء الحديثية الأخرى للسيوطي، طبعته مكتبة الجندي باعتناء الشيخ محمود حسن ربيع المدرس بالأزهر الشريف آنـذاك. ويقـع هـذا الجـزء الخـاص بـالشـارب بيـن ص ٥٢ ــ ٥٦ مـن المجمـوع، دلني عليه الأخ الأستاذ عبد الأول ابن الشيخ حماد الأنصاري بمكتبتهم العامرة بالمدينة المنورة.
وأفادني الدكتور عبد الباري ابن الشيخ حماد الأنصاري بأن أحد الإخوة جمع مخطوطاته ليحققه منذ مدة ولا أدري إلى أين انتهى عمله.

(١) انظـر مثـالاً علـى ذلـك: فتـح البـاري فـي شـرح صحيـح البخـاري، لابـن حجـر ١٠/ ٤٢٦ ــ ٤٢٨.
والإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، ص ٧٠٣، و ٧١١.
والإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد ١/ ٤٠٠ ــ ٤٠٦، وغيرها كثير.

٤ ــ ذكر ابن فهد، هذه الرسالة ضمن مصنفات الحافظ العراقي عندما ترجم له[١].

أهمية رسالة الحافظ العراقي مقارنةً مع رسالة السيوطي في الموضوع:

تظهر أهمية رسالة الحافظ العراقي رحمه الله ببيان الفرق بين الرسالتين وذلك في النقاط التالية:

١ ــ أن الحافظ العراقي رحمه الله يرجح صراحةً مسألة القص، في حين يتضح من كلام السيوطي وطريقة عرضه للأقوال، أنه يرى استحباب الحلق وإن لم يصرح بذلك.

٢ ــ يلاحظ حول عرض الأقوال، وبناء فقرات الموضوع أن العراقي ينطلق من الإجابة عن سؤال حول لفظة الحلق، ويتدرج في الجواب من مسألة إلى أخرى بشكل مرتب بدقة، في حين نرى السيوطي يتكلم عن الحلق ثم يذكر القص ثم يرجع إلى الحلق، وفي ذلك نوع خلط في الترتيب الموضوعي للمسائل.

٣ ــ كما يلاحظ أن العراقي، يرد على من قال بالحلق أو التخيير بين الأمرين بالعقل والنقل. عكس السيوطي الذي كان يجمع الأقوال والأدلة فقط.

٤ ــ نرى العراقي يحكم على بعض الآثار والأحاديث ويبين عللها وهو ما لا يوجد في مؤلف السيوطي.

٥ ــ تتميز مخطوطة العراقي، بكثرة السماعات التي علقت عليها. ولم أجد ذلك في مخطوطة السيوطي، وهو ما يعني أن مؤلف العراقي قد

---

(١) لحظ الألحاظ، لابن فهد، ص ٢٣١.

تداولته أيدي العلماء كالحافظ ولي الدين العراقي والحافظ نور الدين الهيثمي، والحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي. وغيرهم ممن سمعوا هذا الجزء. وهو ما يرفع مكانة هذه الرسالة اللطيفة ويوضح أهميتها وقيمتها العلمية.

ويمكن القول بناءً على ما سبق: أن رسالة العراقي تغني عن رسالة السيوطي، ولا يمكن العكس، والله تعالى أعلم.

* * *

بيان منهجي في التحقيق والتعليق
ووصف النسخة المعتمدة

سبق أن قام أخي وأستاذي الفاضل الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، بمقابلة مصورة المخطوط مع أصلها المحفوظ بالخزانة العامة بالرباط المغرب. وأثبت بعض ما كان غير واضح بالمصورة على الهامش، ولم يستطع قراءة بعض المطموس لأنه كان قد انمحى.

١ ــ قمت بعده بنسخ هذا المخطوط وفق قواعد الإملاء الحديثة.

٢ ــ أثبت صيغ التحمل بتمامها بدل مختصراتها الموجودة في المخطوط.

٣ ــ قمت بتصحيح بعض الأخطاء الواقعة من الناسخ، وذلك بالرجوع إلى المصادر التي نقل عنها المصنف. وأضع النص المصحح بين قوسين في المتن. وأشير إلى مستندي في تصحيحه في الهامش.

٤ ــ جعلت في موضع المطموس من المخطوط، فراغاً محاطاً بمعقوفتين وذكرت ما رأيته مناسباً للمقام مع التنبيه على مستندي فيه في الهامش.

٥ ــ ألحقت بعض الكلمات التي سقطت من المخطوط بين قوسين وأشرت لذلك في الهامش.

٦ ــ أترجم للأعلام الضعفاء فقط وأبيِّن حالهم بنوع من الاختصار.

٧ ــ أخرِّج الأحاديث والآثار والأقوال، بما يكفي لبيان صحتها أو ضعفها، محاولاً الاختصار قدر الإمكان.

٨ ــ بالنسبة للكتب الستة والسنن الكبرى للنسائي، فالإحالة لها تكون بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء والصفحة. وأرمز للكتاب بكاف وللباب بباء ولرقم الحديث بحاء. وفي غيرها أكتفي بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

هذه المخطوطة فريدة لا أعلم عن وجود نسخة أخرى خطية للمخطوط غيرها. وهي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط المغرب ضمن مجموع برقم: ٩١ ك (من الورقة ٤٠ إلى ١٥٠)، وكما هو واضح في صورتها الملحق أنموذجها في نهاية هذا التقديم، هي بخط مغربي جميل وواضح، إلاَّ ما كان من طمس لرطوبة أو نحوها. كما أنه توجد بها بعض الأخطاء والتصحيفات وبعض السقط إلاَّ أن ذلك غير مؤثر.

تقع المخطوطة في أربع ورقات تقريباً، والسماعات في ورقة ونصف، وكل ورقة تتكون من وجهين ألف وباء، وكل وجه يتكون من تسعة عشر سطراً تقريباً.

وهذه المخطوطة لم أقف على اسم ناسخها المغربي، وهي منسوخة عن نسخة نفيسة كتبها أحمد بن محمد بن علي الحجازي الشافعي تلميذ المصنف، وعليها سماعات بخطوط أئمة كبار، مما يدل على أهميتها البالغة وعناية أهل العلم بها.

وكان أول سماع قُيِّد عليها سنة ثمانية وسبعين وسبعمائة، مما قد يشير إلى فترة زمنية نشط فيها الحافظ العراقي رحمه الله للتأليف.

على أن آخر سماع علق عليها كان بتاريخ تاسع شوال سنة أربع وثمانمائة، أي قبل سنتين من وفاة المؤلف، وهو ما يعني استقرار الحافظ العراقي رحمه الله على رأيه في قص الشارب والذي انتصر له في هذه الرسالة أيما انتصار، والله تعالى أعلم.

* * *

صُوَر المخطُوطات

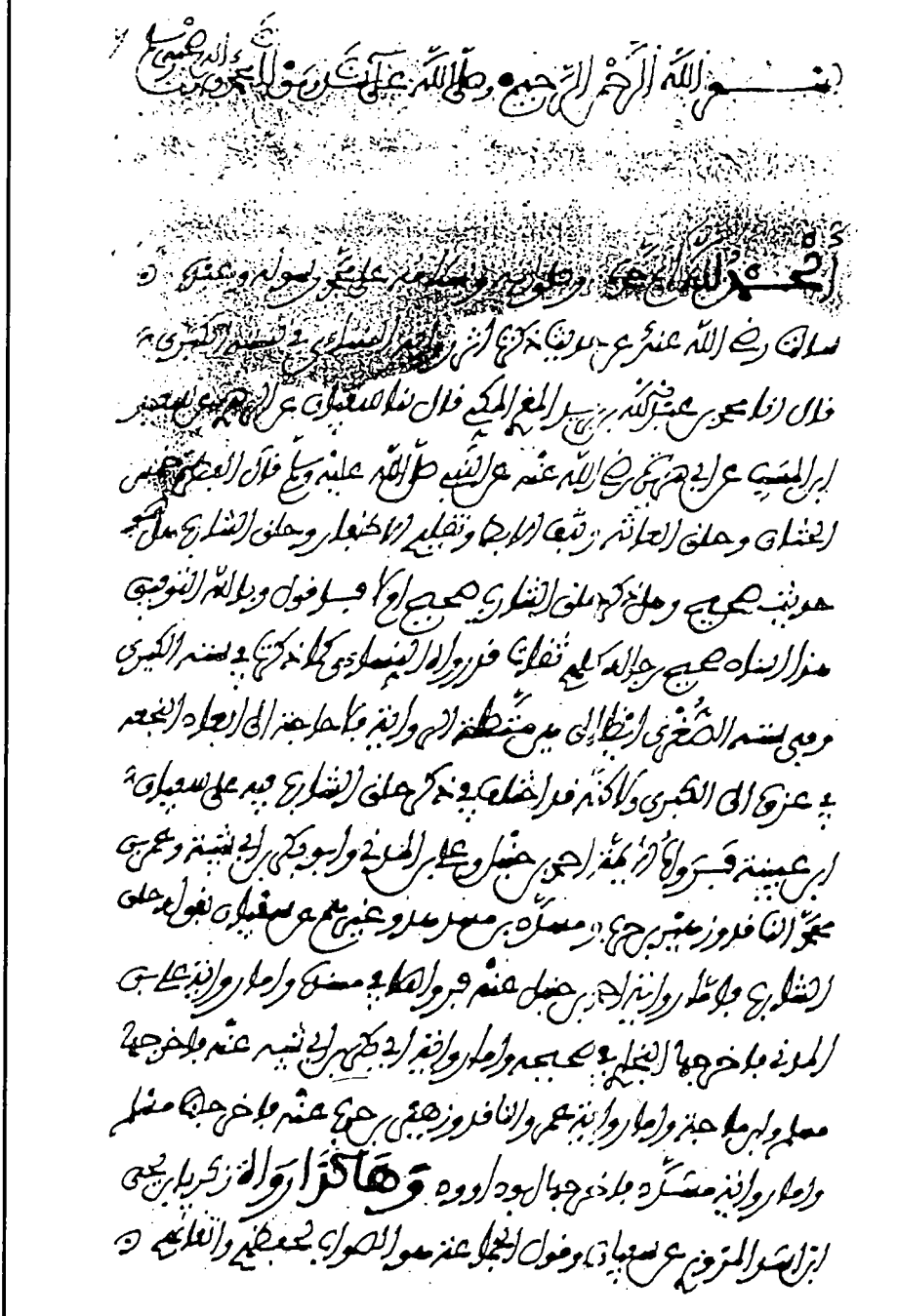

صورة لبداية المخطوط

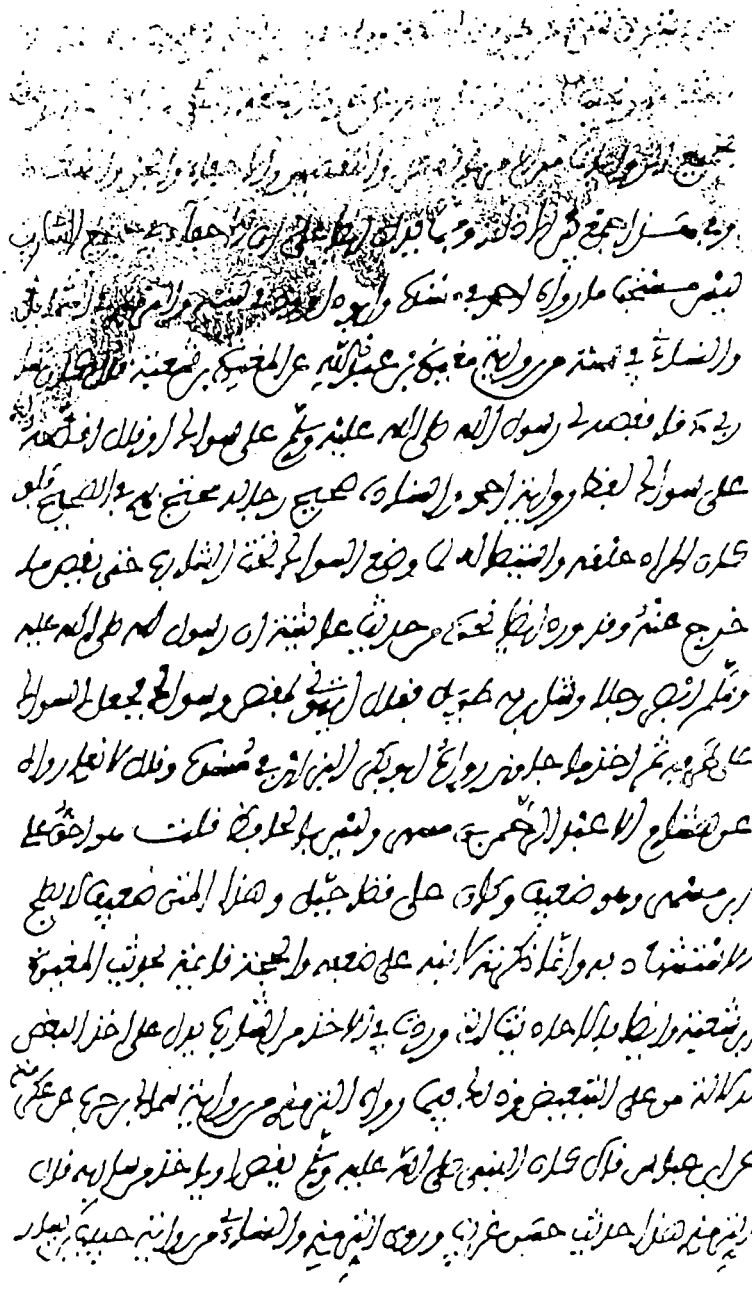

صورة من وسط المخطوط يظهر في أعلاها
ما وقع فيه من مَحْوٍ بسبب الرطوبة

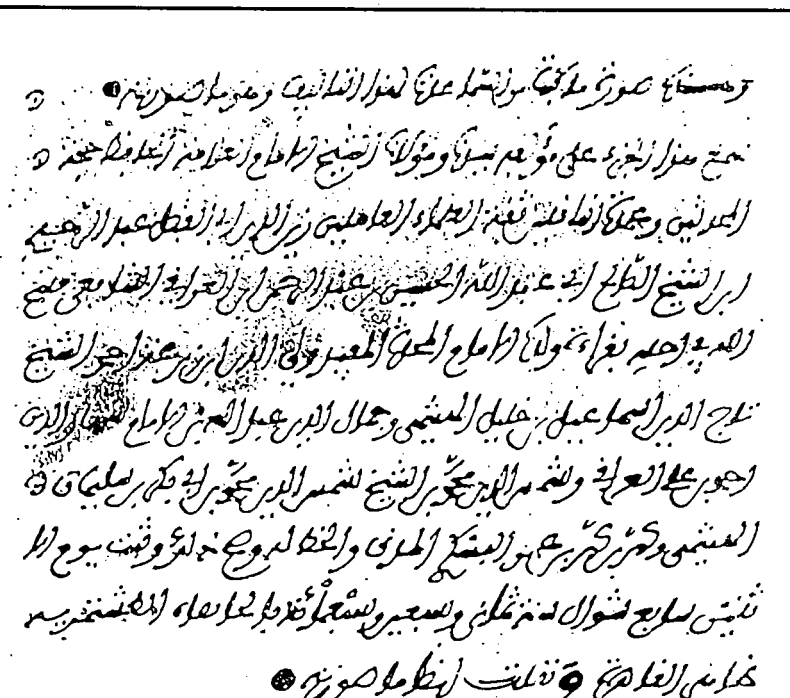

صورة للسماعات التي في نهاية المخطوط

لِقَاءُ العَشْرِ الأَوَاخِرِ
بِالمَسْجِدِ الحَرَامِ
(٥٤)

مَسْأَلَةٌ
فِي
قَصِّ الشَّارِبِ

تَأْلِيفُ
الحَافِظِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الحُسَيْنِ العِرَاقِيِّ
(ت ٨٠٦ هـ)

حققه وعلق عليه
مولاي عبد الرحيم بن مبارك الدريوش

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم

الحمد لله أتم حمده وصلواته وسلامه على محمد ورسوله وعبده.

سألتَ رضي الله عنك عن حديث، ذكرت أثر رواية النسائي، في سننه الكبرى قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقري المكي، قال: حدثنا سفيان عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

عن النبي ﷺ قال: «**الفِطْرَةُ خَمْسٌ: الخِتَانُ، وَحَلْقُ العَانَةِ، وَنَتْفُ الإِبِطِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَحَلْقُ الشَّارِبِ**».

هل هو حديث صحيح؟

وهل ذِكْرُ حَلْقِ الشَّارِبِ صَحِيحٌ أَمْ لاَ؟

فأقول وبالله التوفيق:

هذا إسنادٌ صَحِيحٌ، رجاله كلهم ثقات، قد رواه النسائي ــ كما ذكرت ــ في سننه الكبرى[1]. وفي سننه الصغرى أيضاً هي متصلة الرواية[2]، فلا حاجة إلى إبعاد النجعة في عزوه إلى الكبرى.

---

(١) السنن الكبرى، للنسائي، كتاب الطهارة، باب (٩) عدد الفطرة، ح (٩) ١/ ٧٧.

(٢) السنن الصغرى، للنسائي، كتاب الطهارة، باب (١١) نتف الإبط، ح (١١) ١/ ٢١.

ولكنه قد اختلف، في ذكر حَلْقِ الشارب فيه على سفيان بن عيينة، فرواه الأئمة: أحمد بن حنبل، وعلي بن (المديني)[1]، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو بن محمد الناقد، وزهير بن حرب، ومسدد بن مسرهد، وغيرهم، عن سفيان بقوله: « (قص)[2] الشارب».

فأما رواية أحمد بن حنبل عنه، فرواها في مسنده[3].

وأما رواية علي بن (المديني)[4]، فأخرجها البخاري في صحيحه[5].

وأما رواية أبي بكر بن أبي شيبة عنه، فأخرجها مسلم[6] وابن ماجه[7].

وأما رواية عمرو الناقد، وزهير بن حرب عنه، فأخرجها مسلم[8].

---

(١) في الأصل: (المدني)، ويصح في النسبة إلى المدينة المدني والمديني، لكن المذكور اشتهر بالمديني. انظر: الأنساب، للسمعاني ٥/ ٢٣٠، والمغني في ضبط الأسماء، للفتني، ص ٢٤٦.

(٢) في الأصل: «حلق الشارب»، والصواب: «قص الشارب»، كما أثبته أعلاه وهو الموجود في الروايات المشار إليها.

(٣) مسند الإمام أحمد، ح (٧٢٦١) ١٢/ ٢٠٣، وفيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، وقال سفيان مرة: رواية «خمس من الفطرة...» الحديث.

(٤) في الأصل: (المدني).

(٥) البخاري مع الفتح، كتاب اللباس، باب (٦٣) قص الشارب، ح (٢٨٨٩) ١٠/ ٤١٢، بلفظ الشك: «الفطرة خمس أو خمس من الفطرة...» الحديث.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب (١٦) خصال الفطرة، ح (٢٥٧) (٤٩) ١/ ٢٢١، بلفظ الشك أيضاً.

(٧) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب (٨) الفطرة، ح (٢٩٢) ١/ ٢٦٢، بلفظ الشك.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب (١٦) خصال الفطرة، ح (٢٥٧) (٤٩) ١/ ٢٢١، بلفظ الشك أيضاً.

وأما رواية مُسَدَّد، فأخرجها أبو داود[1].

وهكذا رواه زكريا بن يحيى بن أسد المروزي، عن سفيان[2].

وقول الجماعة هو الصواب لحفظهم وإتقانهم، ورواية النسائي المسؤول عنها شاذة اللفظ لمخالفتها لرواية الثقات.

* ثم نظرنا من تابع سفيان بن عيينة على روايته عن الزهري؟

فوجدنا: إبراهيم بن سعد الزهري، ويونس بن يزيد الأيلي، ومعمر بن راشد، وَزَمْعَة بن صالح، قد رَوَوْهُ عن الزهري كرواية الجمهور عن ابن عُيَيْنَة، فقالوا كلهم فيه: «وقص الشارب».

فأما رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري، فأخرجها البخاري في صحيحه[3].

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الترجل، باب (١٦) في أخذ الشارب، ح (٤١٩٨) ٤/ ٢٦٥، بلفظ الشك أيضاً.

(٢) مستخرج أبي عوانة، ح (٤٧١) ١/ ١٦٣، بلفظ الشك أيضاً.
قال النووي رحمه الله في المنهاج ٤/ ١٣٩: (وقوله: «الفطرة خمس أو خمس من الفطرة» هذا شك من الراوي، هل قال الأول أو الثاني؟ وقد جزم في الرواية الثانية، فقال: «الفطرة خمس» ثم فسَّر النبي ﷺ الخمس... وفي الحديث الآخر: «عشر من الفطرة...» الحديث. أما قوله الفطرة خمس فمعناها خمس من الفطرة، كما في الرواية الأخرى عشر من الفطرة، وليست منحصرة في العشر، وقد أشار ﷺ إلى عدم انحصارها فيها بقوله «من الفطرة»، والله أعلم.

(٣) البخاري مع الفتح، كتاب اللباس، باب (٦٣) تقليم الأظفار، ح (٥٨٩١) ١٠/ ٤٢٨، وعنده أيضاً في كتاب الاستئذان، باب (٥١) الختان بعد الكبار، ح (٦٢٩٧) ١١/ ١٠٥.

وأما رواية يونس بن يزيد، فأخرجها مسلم[1] والنسائي[2].

وأما رواية معمر، فأخرجها الترمذي[3] والنسائي[4]، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح[5].

وأما رواية زَمْعَة، فرواها أبو داود الطيالسي في مسنده[6].

فكانت رواية هؤلاء الأربعة عن الزهري شاهدة لروايات الجمهور عن ابن عيينة.

* ثم نظرنا هل نجد أحداً تابع سعيد بن المسيب على روايته عن أبي هريرة؟

فوجدنا سعيد المقبري وأباه كَيْسَان قد رَوَياه عن أبي هريرة.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب (١٦) خصال الفطرة، ح (٢٥٧) (٥٠) ١/ ٢٢١.

(٢) السنن الصغرى، للنسائي، كتاب الطهارة، باب (٩) الاختتان، ح (٩) ١/ ٢٠.

(٣) سنن الترمذي، كتاب الأدب، باب (١٤) (٤٨) ما جاء في تقليم الأظفار، ح (٢٧٥٦) ٤/ ٤٦٨.

(٤) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب (١٠) تقليم الأظفار، ح (١٠) ١/ ٢٠.

(٥) الذي أثبته الدكتور بشار عواد في تحقيقه على الترمذي أنه قال: (حديث صحيح)، وأشار في الهامش إلى أنه في نسخ أخرى قال: (حديث حسن صحيح). جامع الترمذي، ح (٢٧٥٦) ٤/ ٤٦٨.

(٦) مسند أبي داود الطيالسي، ح (٢٤١٤) ٤/ ٥٨، وفيه ذكر السواك وهو منكر لتفرد زمعة بذكره، وزمعة ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون. انظر: التقريب، لابن حجر، ترجمة (٢٠٣٥).
قال محقق مسند أبي داود: (بأن في إحدى النسخ كتب قص الشارب فوق قص الأظفار)، قلت: فيكون بذلك ذكر السواك منكر. إذ المعروف بلفظ قص الأظفار أو قص الشارب.

فأما رواية سعيد المقبري عن أبـي هريرة، فرواها النسائي من رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد المقبري عن أبـي هريرة بلفظ: «وَتَقْصِيرِ الشَّارِبِ»[1].

وأما رواية (أبيه)[2] أبـي سعيد المقبري، فروى مالك في الموطأ عن المقبري عن أبيه عن أبـي هريرة قوله، فقال فيه: «وقص الشارب»[3].

وكذلك رواية (أبـي سلمة)[4] عن أبـي هريرة، رواه أبو بكر البزار في كتاب السنن[5] من رواية محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن

---

(١) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب (١) الفطرة، ح (٥٠٥٨) ٨/ ٥٠٣.

(٢) في المخطوط: (ابنه)، والصواب: (أبيه)، كما أثبته أعلاه، لأنه هو الراوي عن أبـي هريرة هنا وابنه يروي عنه.

(٣) الموطأ برواية يحيى بن يحيى، كتاب الجامع، باب (٢٥) ما جاء في السنَّة في الفطرة، ح (٢٦٦٧) ٢/ ٥٠٦.
قال ابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٥٦: (هذا الحديث في الموطأ موقوف عند جماعة الرواة إلاَّ بشر بن عمر. رواه عن مالك، عن سعيد بن أبـي سعيد، عن أبـي هريرة، عن النبـي ﷺ وأسنده. وهو حديث محفوظ عن النبـي ﷺ مسنداً صحيحاً، رواه ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، عن أبـي هريرة، عن النبـي ﷺ ولصحته مرفوعاً ذكرناه ولله الحمد)، قال الدارقطني في العلل ٨/ ١٤٢: (والصواب عن مالك ما رواه أصحاب الموطأ)؟

(٤) في المخطوط: (أبو سليمان)، وليس هو راوي الحديث عن أبـي هريرة، وإنما هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، كما أثبته أعلاه، واختلف في اسمه، فقيل: عبد الله، وقيل: إسماعيل. انظر: التقريب، لابن حجر، ص ١٤٢٨.

(٥) لم أقف على هذا الكتاب ولعله مفقود، والله أعلم.
وقد عزاه أيضاً للبزار، ابن الملقن في البدر المنير ٣/ ١٣٩، قال: (ورواه أبو بكر البزار في كتاب الطهارة من سننه)، وكذلك ابن حجر في التلخيص ١/ ٦٦ ـ ٧٦، والحديث بإسناده ومتنه ذكره ابن دقيق العيد في الإمام ١/ ٤٠٣، وهو منكر =

أبـي سلمة عن أبـي هريرة عن النبـي ﷺ قال: «الطَّهَارَاتُ أَرْبَعٌ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَحَلْقُ العَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ وَالسِّوَاكُ»[1].

* ثم نظرنا من رواه عن النبـي ﷺ غير أبـي هريرة؟

فوجدنا عبد الله بن عمر وعائشة، وعمَّار بن ياسر، وأبا الدرداء، وأنس بن مالك. فرواه كل منهم بلفظ: «قص الشارب».

* فأما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري[2] من رواية حنظلة بن أبـي سفيان عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «مِنَ الفِطْرَةِ، حَلْقُ العَانَةِ وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ».

ورواه النسائي أيضاً، فقال فيه: «وَأَخْذُ الشَّارِبِ»[3].

* وأما حديث عائشة، فأخرجه مسلم[4].

= بلفظ السواك لأن محمد بن إسحاق صدوق يدلس ورُمِيَ بالتشيع والقدر، كما قاله ابن حجر في (التقريب، ص ٥٧٢٥)، والمحفوظ بلفظ الختان.

(١) وأخرجه أيضاً: البخاري في الأدب المفرد، ح (١٢٥٧) ٢/ ٧١٤، لكن بلفظ: «خمس من الفطرة» بزيادة «نتف الإبط» وفيه سعيد بن محمد الجَرْمِي صدوق رُمِيَ بالتشيع، كما قاله ابن حجر في (التقريب، ص ٢٣٨٦)، وابن إسحاق صدوق يدلس. التقريب، لابن حجر، ص ٥٧٢٥، وهو منكر بذكر السواك والمحفوظ بلفظ الختان.

(٢) البخاري مع الفتح، كتاب اللباس، باب (٦٤) تقليم الأظفار، ح (٥٨٩٠) ١٠/ ٤٢٨.

(٣) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب (١٢) حلق العانة، ح (١٢) ١/ ٢١، فقال فيه: (الفطرة) بدل (من الفطرة).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب (١٦) خصال الفطرة، ح (٢٦١) (٥٦) ١/ ٢٢٣.

وفي السنن من رواية مصعب بن شيبة[1] عن طلق بن حبيب[2] عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ. . .» الحديث[3].

---

(١) هو مصعب بن شيبة بن جبر بن شيبة بن عثمان العبدري المكي الحجبي. (التقريب، ص ٦٦٩١)، قال أبو حاتم: (لا يحمدونه وليس بالقوي، وقال أحمد: روى مناكير، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين أنه قال: مصعب بن شيبة ثقة). الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٨/ ١٤٠٩، وقال العجلي في ثقاته ٢/ ٢٨٠، ترجمة (١٧٣٢): (حاجب الكعبة مكي ثقة). وذكره الذهبي في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، ترجمة (٣٢٢)، وقال ابن حجر في التقريب، ترجمة (٦٦٩١): ليِّن الحديث، من الخامسة، أخرج له مسلم وأصحاب السنن).

قلت: والظاهر من مجموع الأقوال أنه أقل ما يقال فيه حسن الحديث. وقد حسَّن حديثه ابن حجر في الفتح ١٠/ ٤١٥.

(٢) طلق بسكون اللام بن حبيب العنزي بفتح المهملة والنون بصري. (التقريب، ص ٣٠٤٠)، وثقه العجلي في ثقاته ٢/ ٤٨٢، وذكره ابن حبان في الثقات ٤/ ٣٩٦، وقال أبو زرعة: ثقة، ولكن كان يرى الإرجاء، وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث وكان يرى الإرجاء. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٤/ ٤٩٠، ترجمة (٢١٥٧)، وقال ابن حجر في (التقريب، ص ٣٠٤٠): صدوق عابد رمي بالإرجاء من الثالثة، مات بعد التسعين، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن.

قلت: والراوي عموماً لا ينزل عن درجة الصدق على الأقل. وليس فيه مطعن إلاَّ ما كان من الإرجاء فلا يرد به حديثه مطلقاً.

(٣) ولفظ حديث مسلم: «عشرة من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء»، قال زكريا: قال مصعب: ونسيت العاشرة إلاَّ أن تكون المضمضة، زاد قتيبة، قال وكيع: انتقاص الماء يعني الاستنجاء. =

. . . . . .

= ـ والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب (٢٩) السواك من الفطرة، ح (٥٣) ١/ ٣٨ ـ ٣٩، والترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب (١٤) (٤٨)، ما جاء في تقليم الأظفار، ح (٢٧٥٧) ٤/ ٤٦٩، وقال: هذا حديث حسن، والنسائي في الصغرى، كتاب الزينة، باب (١)، ح (٥٠٥٥) ٨/ ٥٠١، بتقديم بعض الألفاظ على بعض، وفي الكبرى له أيضاً، كتاب الزينة، باب (١) الفطرة، ح (٩٢٤١) ٨/ ٣٠٩، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب (٨) الفطرة، ح (٢٩٣) ١/ ٢٦٣، والإمام أحمد في مسنده، ح (٢٥٠٦٠) ٤١/ ٥٠٩، وابن خزيمة في صحيحه ح (٨٨) ١/ ٤٧، والبغوي في شرح السنَّة، ح (٢٠٥) ١/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨، وغيرهم جميعاً من طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة به مرفوعاً.

ـ وأخرجه الإمام مسلم، كتاب الطهارة، باب (١٦) خصال الفطرة، ح (٢٦١) (٥٦) ١/ ٢٢٣، من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وابن خزيمة في صحيحه، ح (٨٨) ١/ ٤٧، من طريق عبد الله بن نمير ومحمد بن بشر ثلاثتهم عن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة به.

ـ وأخرجه النسائي في الصغرى، كتاب الزينة، باب (١) من السنن الفطرة، ح (٥٠٥٦) ٨/ ٥٠٣، وفي الكبرى أيضاً كتاب الزينة، باب (١) الفطرة، ح (٩٢٤٢) ٨/ ٣١٠، من طريق سليمان التيمي.

ـ وأخرجه النسائي في الصغرى، كتاب الزينة، باب (١) من السنن الفطرة، ح (٥٠٥٠) ٨/ ٥٠٣، وفي الكبرى له أيضاً كتاب الزينة، باب (١) الفطرة، ح (٩٢٤٣) ٨/ ٣١٠، من طريق أبي بشر جعفر بن إياس، كلاهما عن طلق بن حبيب قوله.

ـ قال الحافظ في الفتح ١٠/ ٤١٥، ورجَّح النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة، والذي يظهر لي أنها ليست بعلة قادحة، فإن راويها مصعب بن شيبة، وثَّقه ابن معين والعجلي وغيرهما، وليَّنه أحمد وأبو حاتم وغيرهما فحديثه حسن، وله شواهد من حديث أبي هريرة وغيره، فالحكم بالصحة من هذه الحيثية سائغ.

وضعَّفه النسائي بمصعب بن شيبة، فقال: إنه منكر الحديث، وأَنَّ الأَشْبَهَ بالصَّواب وَقْفُهُ على طَلْقِ بن حَبِيب[1].

* وأما حديث عمَّار بن ياسر، فرواه أبو داود، وابن ماجه[2]، من

---

(١) سنن النسائي الصغرى، كتاب الزينة، باب (١) من السنن الفطرة، ح (٥٠٥٧) ٨/ ٥٠٣، والكبرى له أيضاً، كتاب الزينة، باب (١) الفطرة، ح (٩٢٤٣) ٨/ ٣١٠.
ـ قال السندي عقب قول النسائي: منكر الحديث (رد بأن مسلماً روى عنه في الصحيح). النسائي ٨/ ٥٠٣.
ـ وقال السيوطي في تعليقه على النسائي ٨/ ٥٠٣: (وقد يقال في تقوية رواية مصعب أن تثبته في الفرق بين ما حفظه وبين ما شك فيه جهة مقوية لعدم الغفلة ومن لا يتهم بالكذب إذا ظهر منه ما يدل على التثبت قويت روايته. وأيضاً لروايته شاهد صحيح مرفوع في كثير من هذا العدد من حديث أبي هريرة أخرجه الشيخان).
ـ وقال ابن دقيق العيد في الإمام ١/ ٤٠٢: لم يلتفت مسلم لهذا التعليل ـ الإرسال ـ لأنه قدم وصل الثقة عنده على الإرسال.
ـ وقد سبق بيان كلام ابن حجر في الفتح ١٠/ ٤١٥، وأنها ليست بعلة قادحة، والحديث بعد ما سبق بيانه أقل ما يقال فيه أنه حسن بهذا الإسناد وهو بالشواهد يرتقي إلى درجة الصحة، كما قاله ابن حجر في الفتح، لذلك لما أخرجه البغوي في شرح السنَّة قال: (هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه). شرح السنَّة ١/ ٣٩٨.
ـ **قلت**: وقد أوصل الحافظ ابن حجر في الفتح خصال الفطرة إلى خمس عشرة خصلة. الفتح ١٠/ ٤١٥، وقوله: «عشر من الفطرة»، قال الخطابي: فسر أكثر العلماء الفطرة في هذا الحديث بالسنَّة، قال أبو شامة المقدسي: على معنى أن هذه الأشياء إذا فعلت اتصف فاعلها بالفطرة التي فطر الله الخلق عليها، واستحبها لهم وأرادها منهم وأمرهم بها ليكونوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة. السواك وما أشبه ذلك، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب (٢١) في السواك من الفطرة، ح (٥٤) ١/ ٣٩، رواه عن موسى بن إسماعيل وداود بن شبيب، قالا: حدثنا حماد عن علي بن زيد، عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال موسى عن أبيه، وقال =

رواية علي بن زيد[1] عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر[2] عن عمار بن ياسر، أن رسول الله ﷺ قال: «مِنَ الفِطْرَةِ: المَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالسِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ» الحديث لفظ ابن ماجه[3].

= داود عن عمار بن ياسر أن رسول الله ﷺ قال: «إن من الفطرة...» الحديث نحوه.

وسنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب (٨) الفطرة، ح (٢٩٤) ١/ ٢٦٣.

(١) هو علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التميمي البصري، أصله حجازي، وهو معروف بعلي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين، وقيل: قبلها، أخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد، ومسلم وأصحاب السنن. (التقريب، لابن حجر، ص ٤٧٣٤).

(٢) قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٣٣٧٩: (منكر الحديث، وليس ممن يحتج به، إذا وافق الثقات لإرساله الخبر، فكيف إذا انفرد)، وقال ابن حجر عنه في التقريب، ص ٢٥١٠: مجهول من الخامسة، أخرج حديثه أبو داود وابن ماجه، والذي يظهر لي، والله أعلم، أنه ضعيف، كما رجَّحه الدكتور بشار عواد في تحرير التقريب ٢/ ٦٠.

(٣) لفظ ابن ماجه كما في سننه، ح (٢٩٤) ١/ ٢٦٤: قال بإسناده عن عمار بن ياسر أن رسول الله ﷺ قال: «من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط والاستحداد وغسل البراجم والانتضاح والاختتان»، رواه من طريق سهل بن أبي سهل ومحمد بن يحيى، قالا: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد به.

ورواه من طريق جعفر بن أحمد بن عمر قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا حماد به مثله.

ـ قال المنذري في المختصر ١/ ٤٣: (وحديث سلمة بن محمد عن أبيه مرسل لأن أباه ليست له صحبة). =

وقد تكلَّم البخاري في اتصال إسناده[1].

* وأما حديث أبي الدرداء، فرواه أبو بكر البزار في مسنده[2]، من رواية معاوية بن يحيى[3] عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «الطَّهَارَاتُ أَرْبَعٌ: قَصُّ الشَّارِبِ وَحَلْقُ العَانَةِ. . .» وذكر الحديث[4].

= ـ وحديثه عن جده عمَّار، قال ابن حبان في المجروحين ١/ ٣٣٧: (يروي عن جده عمار ولم يره. . وقال ابن معين: هذا الحديث مرسل).

ـ وبالتالي فهذا الحديث معل من ثلاثة وجوه: ضعف علي بن زيد وسلمة بن محمد بن عمار، ووجه ثانٍ هو الانقطاع بين سلمة بن محمد وجده عمار، وثالث هو الإرسال فرواية سلمة عن أبيه مرسلة لأن أباه ليست له صحبة.

ـ وللحديث شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم في صحيحه ومن حديث ابن عمر وقد تقدم. ومن حديث أبي هريرة عند الشيخين. وعليه فالحديث حسن على أقل الأحوال، وقد حسنه الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود، ح (٥٤) ١/ ٢٥، وهناك من يرى تصحيحه، والله أعلم.

(١) وذلك بقوله في التاريخ الكبير ٤/ ٧٧، ترجمة (٢٠١١): (سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر عن عمار روى عنه علي بن زيد ولا يُعرفُ أنه سمع من عمار).

(٢) كشف الأستار، للهيثمي، ح (٣٩٦٧) ٣/ ٣٧٠.

(٣) معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي سكن الري ضعيف، وما حدَّث بالشام أحسن حالاً مما حدث بالري، من السابعة. أخرج حديثه الترمذي وابن ماجه. (التقريب، ص ٦٧٧٢).

(٤) لفظ الحديث: «الطهارات أربع: قص الشارب وحلق العانة وتقليم الأظفار والسواك»، كما ذكره صاحب الإمام.

ورواه أيضاً في سننه كما ذكره صاحب الإمام[1] [2].

* وأما حديث أنس بن مالك، فرواه أبو داود[3] والترمذي[4] من

---

(١) الإمام، لابن دقيق العيد ١/ ٤٠٤.
والحديث أخرجه أيضاً ابن عدي في الكامل ٦/ ٢٣٩٧، ترجمة معاوية بن يحيى الصدفي.
وعزاه الهيثمي في المجمع ٥/ ١٦٨، والمتقي الهندي في كنز العمال، ح (١٧٢٣٣) ٦/ ٦٥٤، وابن الملقن في البدر المنير ٣/ ١٣٩، والسيوطي في الدر المنثور ١/ ١١٢، وابن حجر في التلخيص ١/ ٦٧، إلى الطبراني أيضاً، ولم أجده عنده في المطبوع.
وعزاه الألباني في الضعيفة، ح (١٢٧١) ٢/ ٤٣١ إلى أبي سعيد الأشج في حديثه ٢/ ٢١٤.
والحديث مداره على معاوية بن يحيى، وهو ضعيف، كما في التقريب، ص ٦٧٧٢.
وقد ضعفه به الهيثمي في المجمع ٥/ ١٦٨، فقال: (فيه معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف)، وكذلك ضعفه الألباني في الضعيفة، ح (١٢٧١) ٣/ ٤٣١.
وللحديث شواهد صحيحة في كل ما ذكر، يرتقي بها إلى الحسن لغيره منها حديث أبي هريرة عند الشيخين، والله أعلم.

(٢) كتب الناسخ بعد قول المصنف: ذكره صاحب الإمام كلمة (كذا) إشارة منه إلى أنه كذلك وجد النص في الأصل الذي يقل منه.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الترجل، باب (١٦) في أخذ الشارب، ح (٤٢٠٠) ٤/ ٢٦٦.

(٤) سنن الترمذي، كتاب الأدب، باب (١٥) (٩٤) في التَّوقيت في تقليم الأظفار وأخذ الشارب، ح (٢٧٥٨) ٤/ ٤٧٠، ولفظه: «أنَّه وقَّت لهم في كل أربعين ليلة تقليم الأظفار وأخذ الشارب وحلق العانة».

رواية صدقة الدقيقي[1] عن أبـي عمران الجَوْني عن أنس بن مالك قال: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ حَلْقَ العَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفَ الإِبِطِ، أَرْبَعِينَ يَوْماً مَرَّةً».

ورواه ابن منده، وقال: هذا إسناد صحيح عن رَسْمِ البخاري.

واعترض عليه ابن دقيق العيد في الإمام[2]، بأنه ليس على رسم البخاري، فإن صدقة الدقيقي ضعَّفه يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي[3].

والحديث رواه مسلم[4] والترمذي[5] وابن ماجه[6] من رواية جعفر بن سليمان[7] عن أبـي عمران الجَوْني عن أنس بن مالك قال: «وُقِّتَ لنا في قَصِّ الشارب. . .» الحديث على البناء للمجهول، لم يذكر النبـي ﷺ[8].

---

(١) صدقة بن موسى الدقيقي أبو المغيرة، أو أبو محمد السلمي البصري صدوق، له أوهام، من السابعة، أخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي. التقريب، ص ٢٩٢١.

(٢) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد ١/ ٤٠٥.

(٣) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبـي حاتم ٤/ ٤٣٢.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب (١٦) خصال الفطرة، ح (٢٥٨) (٥١) ١/ ٢٣٢.

(٥) جامع الترمذي، كتاب الأدب، باب (١٥) (٩٤) في التَّوقيت في تقليم الأظفار وأخذ الشارب، ح (٢٧٥٩) ٤/ ٤٧٠، وقال عقبه: (هذا أصح من حديث الأول ــ أي صدقة بن موسى الدقيقي ــ وصدقة ليس عندهم بالحافظ).

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب (٨) الفطرة، ح (٢٩٥) ١/ ٢٦٥.

(٧) جعفر بن سليمان هو الضُّبَعي بضم المعجمة وفتح الموحدة أبو سليمان البصري صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع، من الثامنة، مات سنة ثمان وتسعين، أخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد، ومسلم وأصحاب السنن. (التقريب، ص ٩٤٢).

(٨) لفظ الحديث كما عند مسلم في صحيحه، ح (٢٥٨) (٥١) ١/ ٢٣٢، عن =

وهذا من قول الصحابي له حكم المرفوع على القول الصحيح عند أهل الحديث والأصول[1]، والله تعالى أعلم.

* فتبين بهذه الأحاديث أنَّ رواية النسائي المسؤول عنها شاذَّة اللفظ، وأنها فردة مطلقة، لم يروه غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقري، وليس هو

= أنس بن مالك قال: (وُقِّتَ لنا في قصِّ الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة).

(١) المجموع، للنووي ١/ ٢٨٦ ــ ٢٨٧.

والحديث أخرجه أيضاً من طريق صدقة الدقيقي: الإمام أحمد في مسنده، ح (١٢٢٣٢) ١٩/ ٢٦٢، وأبو يعلى في مسنده، ح (٤١٨٥) ٨/ ١٩٨.

وأخرجه الطيالسي، ح (٢٢٥٥) ٣/ ٦٠٠، عن جعفر بن سليمان وصدقة كلاهما عن أبي عمران الجوني به موقوفاً. وعنه أي الطيالسي أخرجه أبو عوانة في مستخرجه، ح (٤٦٨) ١/ ١٦٢، عن جعفر بن سليمان وحده.

وأخرجه ابن عدي في الكامل ١/ ٢٥٩ ــ ٢٦٠، من طريق عبد الله بن عمران، عن أبي عمران الجوني به ولفظه مختلف جداً وفيه نكارة.

ورواه النسائي، كتاب الطهارة، باب (١٤) التوقيت في ذلك، ح (١٤) ١/ ٢٢، عن قتيبة، عن جعفر بن سليمان، وفيه وقت لنا رسول الله ﷺ.

رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب (١٦) خصال الفطرة، ح (٢٥٨) (٥١) ١/ ٢٣٢، عن قتيبة ويحيى بن يحيى، كلاهما عن جعفر بن سليمان لم يذكر النبي ﷺ.

وأما عن صدقة الدقيقي، فرواه الطيالسي، ح (٢٢٥٥) ٣/ ٦٠٠، عن صدقة وجعفر لم يذكر النبي ﷺ.

ورجح أبو داود والترمذي الموقوف، وعلى كل حال فله حكم الرفع، وعليه فيمكن القول بأن الحديث حسن لذاته، لأن صدقة كما سبق بيانه صدوق له أوهام، وقد تابعه جعفر بن سليمان، وهو أيضاً من الصدوقين، وأبو عمران الجوني هو عبد الملك بن حبيب، وبقية رجاله ثقات، والله تعالى أعلم.

في الحفظ والإتقان كمن خالفه من الأئمة: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهما ممن سمَّيناهم.

* فإن قال من يذهب إلى حلقه واسْتِئْصَاله: أنا لا أُفَرِّقُ بين اللَّفظين وأحمل رواية القص على الحلق، فإنه قد يحلق بالمِقَصَّين كما يُجَزُّ صوف الغنم كذلك؛ بدليل الأمر بالجز والإحفاء، من حديث ابن عمر المتفق على إخراجه من رواية نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أحفوا الشوارب واعفوا اللِّحى»[1].

وفي رواية للبخاري: «أَنْهِكُوا الشوارب»[2]، وفي رواية لمسلم من حديث أبي هريرة: «جُزُّوا الشوارب»[3].

فأما إطلاق القصّ على الحلق خلاف الظاهر الغالب، ويُرَجَّحُ أن المراد بالقص قطع البعض وإبقاء البعض رواية النسائي المتقدمة في حديث أبي هريرة حيث قال فيها: «وتقصير الشارب»[4]. والتقصير خلاف الحلق.

---

(١) البخاري مع الفتح، كتاب اللباس، باب (٦٤) تقليم الأظفار، ح (٥٨٩٢) ١٠/ ٤٢٨، من طريق عمر بن محمد بن يزيد بن عبد الله بن عمر، عن نافع به.
وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب (١١) خصال الفطرة، ح (٢٥٩) (٥٢) ١/ ٢٢١، من طريق عبد الله بن نمير بن عبيد الله بن عمر به.

(٢) البخاري مع الفتح، كتاب اللباس، باب (٦٥) إعفاء اللحى، ح (٥٨٩٣) ١٠/ ٤٣١.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب (١٦) خصال الفطرة، ح (٢٦٠) (٥٠) ١/ ٢٢٢.

(٤) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب (١) الفطرة، ح (٥٠٥٨) ٨/ ٥٠٣.

وأيضاً فلم يتفق في حديث (ابن عمر)[1] وأبـي هريرة على الإحفاء فقط، بل قد رواه أحمد في مسنده من حديث أبـي هريرة بلفظ: «قصوا الشوارب»[2].

أما قوله: احْفُوا وجُزُوا وَأَنْهِكُوا، فإنَّا نَحْمِلُهُ على ما كان من الشارب على طرف الشفة. فيستحب إحفاؤه، حتى لا يترك شيء عن طرف الشفة. وما كان [. . .][3] ما بقي منه عن طرف الشفة، وعلى هذا فيكون قد ثبت بجميع الروايات من الأمر بالقص، والتقصير والإحفاء الجَزِّ والنَّهْكِ. وفي هذا جمع بين الأدلة.

ومما يدل أيضاً على أن الإحفاء في جميع الشارب ليس مستحباً، ما رواه أحمـد فـي مسنـده[4]، وأبـو داود فـي سننـه[5]، والتـرمـذي فـي

---

(١) في الأصل: (أبـي عمر)، والصواب: (ابن عمر)، كما أثبته أعلاه.

(٢) مسنـد الإمـام أحمـد، ح (٧١٣٢) ١٢/ ٣٤، ولفظـه: «قصـوا الشـوارب واعفـوا اللحى»، وإسناده عند أحمد حسن لأن عمر بن أبـي سلمة بن عبد الرحمن قال عنه ابن حجر: صدوق يخطىء، من السادسة، قتِل بالشام سنة اثنتين وثلاثين مع بني أمية، أخرج له البخاري تعليقاً وأصحاب السنن.

(٣) هنا طمس في المخطوط بقدر نصف سطر تقريباً، ولعلَّ المناسب للمكان هنا قوله: وما كان [فوق حرف الشفة، فالسنَّة فيه التقصير بحيث لا يجز إلاَّ] ما بقي منه عن طرف الشفة.
ويساعد على هذا قول العراقي رحمه الله في طرح التثريب ١/ ٧٦: (والمختار في صفة قصه أن يقص منه حتى يبدو طرف الشفة وهو حمرتها ولا يحفيه من أصله).

(٤) مسند الإمام أحمد، ح (١٨٢١٢) ٣/ ١٥١.

(٥) سنن أبـي داود، كتاب الطهارة، باب (٧٥) ترك الوضوء مما مست النار، ح (١٨٨) ١/ ٩٨.

الشمائل[1]، والنسائي في سننه[2]، من رواية مغيرة بن عبد الله، عن المغيرة بن شعبة، قال: «كان شَارِبي وَفَى فقصَّه لي رسول الله ﷺ على سِوَاكٍ»، أو قال: «أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِوَاكٍ»، لفظ رواية أحمد[3].

وإسناده صحيح، رجالهم محتج بهم في الصحيح[4].

فلو كان المراد حلقه واستئصاله، لَمَا وَضَعَ السواك تحت الشارب حتى يَقُصَّ ما خَرَجَ عنه. وقد ورد أيضاً نحوه من حديث عائشة: «أن رسول الله ﷺ أَبْصَرَ رَجُلاً وَشَارِبُهُ طَوِيلٌ، فَقَالَ: «إِيتُونِي بِمِقَصٍّ وَسِوَاكٍ»، فَجَعَلَ السِّوَاكَ عَلَى طَرَفِهِ، ثُمَّ أَخَذَ مَا جَاوَزَ» رواه أبو بكر البزار في مسنده، وقال: (لا نعلم رواه عن هشام إلاَّ عبد الرحمن بن مُسْهِر، وليس بالحافظ)[5].

---

(١) الشمائل المحمدية، للترمذي، ح (١٦٦)، ص ١٠٧.

(٢) السنن الكبرى، للنسائي، كتاب الوليمة، باب (٣٤) الجنب وقطع اللحم بالسكين، ح (٦٦٢١) ٦/٢٢٨، وليس في الصغرى. وانظر: تحفة الأشراف (٨/ ١١٥٣٠) وهو مختصر.

(٣) لفظ أحمد كما في المسند، ح (١٨٢١٢) ٣/ ١٥١، عن المغيرة بن شعبة قال: ضفت بالنبي ﷺ ذات ليلة، فأمر بجنب فشوي، قال: فأخذ الشفرة فجعل يجز لي بها منه، قال: فجاءه بلال يؤذنه بالصلاة، فألقى الشفرة وقال: «ما له تربت يداه»؟ قال مغيرة: وكان شاربي وفى فقصه لي رسول الله ﷺ على سواك أو قال: «أقصه لك على سواك».

(٤) هم كذلك: وكيع ومسعر وجامع بن شداد والمغيرة بن شعبة، وأما المغيرة بن عبد الله بن أبي عقيل اليشكري، فهو عند مسلم فقط ولم يخرج له البخاري، وقد وثقه ابن حجر في التقريب، ص ٦٨٤٢.

(٥) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، ح (٢٩٦٩) ٣/ ٣٧٠.

قلت: هو أخو عليّ بن مسهر، وهو ضعيف[1]، وكان على قضاء جَبُّل[2].

وهذا المتن ضعيف لا يصلح للاستشهاد به، وإنما ذكرته لأنبه على ضعفه. والحجة قائمة بحديث المغيرة بن شعبة.

وأيضاً فالأحاديث التي وردت في الأخذ من الشارب تدل على أخذ البعض، لدلالة «من» على التبعيض، وذلك فيما رواه

---

(١) وقال الهيثمي في المجمع ٥/ ١٦٦: (رواه البزار وفيه عبد الرحمن بن مسهر وهو كذاب).
وقال عنه ابن حجر في لسان الميزان ٥/ ١٣٨: (عبد الرحمن بن مسهر أخو علي بن مسهر، وكان قاضي جَبُّل وكان خفيف العقل). وقال أبو حاتم: متروك. وقال أبو زرعة: يضرب على حديثه. الجرح والتعديل ٥/ ٢٩١، ترجمة (١٣٨٤)، وقال ابن معين برواية الدوري ٣/ ٢٨١، ترجمة (١٣٤٧): (ليس بشيء).

(٢) بلدة بالعراق، قال ياقوت في معجم البلدان ٢/ ١٠٣ ــ ١٠٤: (جَبُّل بفتح الجيم، وتشديد الباء وضمها ولام، بليدة بين النعمانية وواسط إلى الجانب الشرقي، كانت مدينة، وأما الآن فإنني رأيتها مراراً وهي قرية كبيرة، وقال السمعاني في الأنساب ٢/ ٢٠: وهي بلدة على الدجلة بين بغداد وواسط).
وقال الدارقطني في المؤتلف والمختلف ٢/ ٩٥٢ ــ ٩٥٣: عبد الرحمن بن مسهر أخو علي بن مسهر. مشهور وكان قاضياً على جَبُّل يروي عن هشام بن عروة ومجالد بن سعيد وغيرهما، وهو الذي لما انحدر الرشيد ومعه أبو يوسف القاضي، كان واعد أهل جَبُّل أن يسحبوه ليثنوا عليه عند أمير المؤمنين، فلما قرب، التمسهم فإذا هم قد انقطعوا عنه، فقال هو ــ وأثنى على نفسه ــ : يا أمير المؤمنين، نعم القاضي قاضي جَبُّل، فضحك أبو يوسف، فقال له الرشيد: ما شأنك؟ قال: يا أمير المؤمنين هو القاضي، هو يثني على نفسه. ولم يكن بالقوي في الحديث. وأخوه علي بن مسهر ثقة.

الترمذي[1] من رواية سماك بن حرب[2] عن عكرمة عن ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ يَقُصُّ شَارِبَهُ، أَوْ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ»، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب[3].

وروى الترمذي[4]، والنسائي[5]، من رواية حبيب بن يسار، عن زيد بن أرقم، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا»، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[6].

---

(١) سنن الترمذي، كتاب الأدب، باب (١٦) (٥٠) ما جاء في قص الشارب، ح (٢٧٦٧٩) ٤/ ٤٧.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: صدوق. روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم وأصحاب السنن. (التقريب، ص ٦٢٢٤).

(٣) وفيه: «وكان إبراهيم خليل الرحمن يفعله».
والحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف، ح (٥٥٥٥) ٨/ ٥٦٨، والإمام أحمد في المسند، ح (٢٧٣٨) ٤/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠، والطبراني في الكبير، ح (١١٧٢٥) ١١/ ٢٧٧ وغيرهم.
ومداره على سماك بن حرب، وروايته عن عكرمة مضطربة وإن كان صدوقاً في نفسه، وبالتالي فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، والله تعالى أعلم.

(٤) سنن الترمذي، كتاب الأدب، باب (١٦) (٥١) ما جاء في قص الشارب، ح (٢٧٦١) ٤/ ٤٧٠.

(٥) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب (١٣) قص الشارب، ح (١٣) ١/ ٢٢.

(٦) وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه، ح (٥٤٧٧) ١٢/ ٢٩٠، من طريق عبيدة بن حميد عن يوسف بن صهيب، عن حبيب بن يسار به.
وأخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الطهارة، باب (١١) قص الشارب، ح (١٤) ١/ ٧٩، وابن عدي في الكامل ٦/ ٢٣٦١، من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يوسف بن صهيب به، وغيرهم. =

وقد وصف أحد أئمة الهدى ــ عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ــ ، السنَّة في الأخذ من الشارب فيما رواه الأوزاعي عنه قال: «السُّنَّةُ فِي قَصِّ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْدُوَ الإِطَارُ». رواه أبو الدَّحْدَاح أحمد بن محمد بن إسماعيل التميمي في الجزء الثالث من شيوخ الأَوزاعي[1].

= والحديث عند الترمذي فيه عبيدة بن حميد قال عنه ابن حجر في التقريب، ص ٤٤٠٨: صدوق نحوي ربما أخطأ، من الثامنة، مات سنة تسعين، وقد جاوز الثمانين، أخرج حديثه البخاري وأصحاب السنن.

وقال الدكتور بشار عواد في تحرير التقريب ٢/ ٤٢٤: بل صدوق حسن الحديث.

وقال الدكتور أحمد محمد نور سيف في تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، حاشية رقم (١)، ص ١٥٥: وأجحف ابن حجر رحمه الله في الحكم عليه في التقريب فقال: (صدوق، ربما أخطأ)، فليس في كلام النقاد المعتمدين الذين سرد أقوالهم ما يعطي هذا الحكم، بل قال أحمد: (ما أحسن حديثه)، وأحسن الثناء عليه ورفع أمره.

قلت: وقد أخرج حديثه البخاري، وهذا مما يقوي أمره أيضاً. ولو سلمنا بما قيل فيه فقد توبع في الرواية عن يوسف بن صهيب من جمع ومنهم يحيى بن سعيد القطان وكفى به متابعاً، والحديث صحيح، والله تعالى أعلم.

(١) هذا الكتاب لا أعلم عنه شيئاً، والأثر أورده ابن دقيق العيد في الإمام ١/ ٤٠٦، وفيه موسى بن عامر بن خريم المري، قال ابن حجر في التقريب، ص ٦٩٧٩: صدوق، له أوهام، من العاشرة، وقد أخرج حديثه أبو داود وحده.

والأثر أخرجه أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث ٥/ ٤٦٠، وابن عبد البر في الاستذكار ٢٦/ ٤٢١ ومداره عندهما على عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، لم يضعفه إلاَّ أبو مسهر، فقال: (ضعيف الحديث). ضعفاء العقيلي ٣/ ١٨، ترجمة (٩٧٤) مقابل توثيق الأئمة له، وقال ابن حجر عنه في التقريب، ص ٤١١٣: (صدوق يخطىء، من السابعة، مات في حدود الخمسين، أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة). وقال الذهبي في الكاشف، ترجمة (٣٤٠٤): =

والإِطار بكسر الهمزة، وبالطاء والراء المهملتين، هو حرف الشفة الأعلى الذي يحول بين منابت الشعر والشفة. ذكره أبو موسى المديني في ذيله على الغريبين للهروي[1]، وابن الأثير في النهاية[2].

قال الجوهري: وكل شَيْءٍ أَحَاطَ بشيءٍ فهو (إطار)[3] له.

ومنه (إطار)[4] الشفة. قال: (وإِطَارُ المُنْخُلِ خَشَبُه)[5]، وإطار الحافر ما أحاط بالأشعر. انتهى[6].

وقول التابعي السنَّة كذا، هل هو مرفوع كقول الصحابي ذلك، إلاَّ أنه مرسل؟ أو هو متصل موقوف؟

فيه وجهان لأصحابنا، حكاهما النووي في مقدمة شرح المهذب، وصحَّح أنه موقوف[7].

وما قاله عمر بن عبد العزيز، قد فعله جماعة من الصحابة فيما رويناه في السنن الكبرى للبيهقي بإسناد جيد، من رواية شُرَحْبِيل بن مسلم الخولاني

= ثقة. وهذا هو الراجح فيه، والله أعلم، وقد احتج به الشيخان، وهذا التجريح من أبي مسهر مردود لأنه غير مفسر مقابل توثيق الأئمة. هدي الساري، ص ٤٢٠، وبالتالي فالأثر ثابت من هذه الطريق، والله أعلم.

(١) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى المديني ١/ ٧٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ص ٤٠.

(٣) في المخطوط: (إيطار)، والتصويب من الصحاح، للجوهري ٢/ ٥٨٠.

(٤) في المخطوط: (إيطار)، والتصويب من الصحاح، للجوهري ٢/ ٥٨٠.

(٥) في المخطوط: (وإيطار النخل خسبة)، والتصويب من الصحاح، للجوهري ٢/ ٥٨٠.

(٦) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري ٢/ ٥٨٠.

(٧) المجموع، للنووي ١/ ٦٠.

قال: (رأيت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ، يقصون شواربهم ويعفون لحاهم (ويُصَفِّرُونَهَا)[1]: أبو أمامة الباهلي، وعبد الله بن بشر، وعتبة بن عبد [الله][2]، والحجاج بن عامر الثُّمَالِيّ، والمِقْدَامُ بن مَعْدِي كَرِب الكِنْدي، كانوا يقصون شواربهم مع طرف الشفة)[3].

وهذا قول جمهور أهل العلم، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو قول مالك[4] والشافعي[5].

وروِّينا في السنن الكبرى للبيهقي بإسناد إلى عبد العزيز بن عبد الله الأويسي قال: (ذكر مالك بن أنس إحفاء بعض الناس شواربهم، فقال مالك: ينبغي أن يضرب من صنع ذلك، فليس حديث النبي ﷺ في

---

(١) في المخطوط: (يظفروها)، والتصويب من السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ١٠١.

(٢) لم يذكر اسم الجلالة في المخطوط، وقد أضفته من السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ١٥١.

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ١٥١، وفيه عبيد بن شريك: لم أجده، وقال الألباني رحمه الله في الإرواء ١/ ١٩٩: لم أعرفه. لكن تابعه عند الطبراني في المعجم الكبير، ح (٢٥٥) ٣/ ٣٢١٨ أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، وهو صدوق، كما في التقريب، ص ٧٣، فيحسن الأثر بذلك. ولفظه: (يَقُصُّونَ شواربهم ويعفون لحاهم ويقصرونها)، ورواه أيضاً في الكبير، ح (٦١٧) ٢٠/ ٢٦٢، ولفظه: (يعفون لحاهم ويصفرونها)، وهو الصواب، وأن لفظة يقصرونها مصحفة. وكذلك لفظة: «يقمون»، فالظاهر، والله أعلم، أنها مصحفة من (يقصون شواربهم)، كما في السنن الكبرى. وقال الهيثمي في المجمع ١/ ١٦٧: إسناده جيد، والله أعلم.

(٤) الموطأ برواية يحيى بن يحيى، ح (٢٦٦٩) ٢/ ٥٠٧.

(٥) المجموع، للنووي ١/ ٢٨٦ ــ ٢٨٧، قال: ثم ضابط قص الشارب، حتى يبدو طرف الشفة، ولا يحفيه من أصله، هذا مذهبنا.

الإحفاء، ولكن يبيح حرف الشفتين والفم. وقال مالك بن أنس: حلق الشارب بدعة ظهرت في الناس)[1].

قال البيهقي: (وكأنه رحمه الله حمل الإحفاء المأمور به في الخبر على الأخذ من الشارب بالجَزِّ دون الحلق. وإنكاره وقع للحلق دون الإحفاء. والوهم وقع من الراوي عنه في إنكار الإحفاء مطلقاً، والله تعالى أعلم)، انتهى[2].

وقال مالك في الموطأ: (يأخذ من الشارب حتى يَبْدُوَ طرف الشفة، وهو الإطار ولا يَجُزُّهُ فيمثل بنفسه)[3].

وحكى أبو القاسم أيضاً أنه قال: إحفاء الشارب عندي منكر[4].

---

(١) السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ١٥١، وفيه أحمد بن كامل بن خلف القاضي. قال الذهبي في المغني في الضعفاء، ترجمة (٤٠٤) ١/ ٩٥: (حافظ، قال الدارقطني: كان متساهلاً. وليّنه).

ـ وقال ابن حجر في لسان الميزان ١/ ٣٧٥، ترجمة (٧٨٤): كان من أوعية العلم وكان يعتمد على حفظه فيهم.

ـ وذكر ابن عبد البر قول مالك في الاستذكار ٢٦/ ٢٤١ برقم (٣٩٤٢٧) ولفظه: ليس إحفاء الشارب حلقه، وأرى أن يؤدب من حلق شاربه، وبرقم (٣٩٤٢٨)، قال: وروى أشهب عن مالك في حلقه أنه من البدع.

(٢) السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ١٥١، وتعقبه ابن التركماني قائلاً: (قلت: قول مالك: ولكن يبدي حرف الشفتين والفم، معناه يترك الباقي. وذلك دليل على أنه أنكر الإحفاء مطلقاً، سواء كان بالحلق أو بالجز. فلا وهم من الراوي. وقوله في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة، وهو الإطار، ولا يجزه فيمثل بنفسه).

(٣) الموطأ برواية يحيى بن يحيى، ح (٢٦٦٩) ٢/ ٥٠٧.

(٤) الاستذكار، لابن عبد البر ٢٦/ ٢٤١ برقم (٣٩٤٢٩)، لكن لفظه: (إحفاء الشارب عندي مثله).

وذهب عبد الله بن عمر وبعض التابعين، إلى استحباب حلقه واستئصاله، وهو قول أهل الرأي[1]، وأهل الظاهر[2].

وقد حُكِيَ عن جماعة من الصحابة أيضاً غير ابن عمر، فروينا في السنن الكبرى للبيهقي من رواية محمد بن عجلان عن عبيد الله بن أبي رافع قال: (رأيت أبا سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، ورافع بن خديج، وأبا أسيد الأنصاري، وابن الأكوع، وأبا رافع يُنْهِكُونِ شَوَارِبَهُمْ حَتَّى الحَلْقِ)[3].

وقد اختلف في هذا الأثر، فقال محمد بن عجلان هكذا. وقال غيره عن عثمان بن عبد الله بن أبي رافع، وقيل: ابن رافع[4]. وهذا الاضطراب يدل على ضعفه[5].

---

(١) إن كان المقصود بذلك الأحناف، فقولهم عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٢٣١، قال: وهذا مذهب أبي حنيفة. انظر أيضاً: معاني الآثار ٤/ ٢٣٠، ٤/ ٢٣٢.

(٢) المحلى، لابن حزم ٢/ ٢٢٠.

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي ١/ ١٥١.

(٤) شرح معاني الآثار ٤/ ٢٣١، أخرجه عن عبيد الله بن رافع المدني، وعن عثمان عبيد الله بن أبي رافع. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ح (٦٦٨) ١/ ٢٤١، عن عثمان بن عبيد الله بن رافع.
ورجاله عند البيهقي ثقات، إلاَّ ما كان من محمد بن عجلان فإنه صدوق، إلاَّ أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم وأصحاب السنن. التقريب، ص ٦١٣٦.
كما أنه وقع في المطبوع من الكبرى في إسناده، أحمد بن يونس، والصواب أحمد بن يوسف بن خالد بن سالم بن زاوية. التقريب، ص ١٣٠، وهو الموجود في شيوخ أبي بكر القطان، كما في السير ١٥/ ٣١٨.

(٥) الذي يظهر، والله تعالى أعلم، أنه شخص واحد وهو ثقة. (التقريب، =

والإسناد إلى من قصَّ الشارب مع طرف الشفة من الصحابة سالم من الاضطراب فهو أولى. ولكنه صحيح عن ابن عمر[1].

وفي المسألة قول ثالث، أنه يخير بين الأمرين ــ بين القص والحلق ــ حكاه القاضي عياض[2].

وهذا أوفق لمجموع الأحاديث، واختلاف أفعال الصحابة، ولكن عمل الجمهور على القص، فهو أولى بالاتباع.

ومما يدل على أنه لا بأس ببقاء بعض الشارب، حديث أنس عند مسلم: «وُقِّتَ لَنَا في قَصِّ الشاربِ، وتقليمِ الأظفارِ، ونتفِ الإبطِ، وحلقِ العانة أَلَّا نترك أَكْثَرَ من أربعين ليلةٍ»[3]، ومعلوم أنه إذا تَرك أربعين بعد القص أو الحلق ينزل على الشفتين.

وأهل الظاهر أو بعضهم يرى وجوب القص أو الحلق[4]. فلو وجب استئصاله لما جاز إبقاؤه أربعين ليلة، بحيث ينزل على الشفة، والله أعلم.

كتبه (عبد الرحيم)[5] بن الحسين بن العراقي، حامداً الله تعالى ومصلياً ومسلِّماً على نبيه محمد وآله.

= ص ٤٢٨٨). والاختلاف في اسمه من الرواة عنه. وبقية طرق الأثر لا تخلو من مقال، لكنها بمجموعها لا تنزل عن درجة الحسن. وإن كان العراقي قد ضعفه بالاضطراب في اسم عبيد الله بن أبـي رافع فمداره على ثقة، والله أعلم.

(١) شرح معاني الآثار ٤/ ٢٣٠، حيث أورد ذلك من طرق متعددة عنه رضي الله عنه.

(٢) إكمال المعلم، للقاضي عياض ٢/ ٦٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: المحلى، لابن حزم ٢/ ٢٢٠، ولعلَّ العراقي رحمه الله استنبط ذلك من قواعدهم، والله أعلم.

(٥) في الأصل: (عبد الرحمن)، والتصويب من ترجمته رحمه الله، وهو الموجود في سماعات هذه الرسالة، كما سيأتي.

ونقله من خط مؤلفه: أحمد بن محمد بن علي الحجازي الشافعي[1].
عفى الله عنه بمنِّه.

* * *

(١) تلميذ المصنف: (أحمد بن محمد بن علي بن حسن بن إبراهيم الزكي، ثم الشهاب أبو الطيب أو أبو العباس الأنصاري الخزرجي السعدي العبادي الشافعي المقرىء، سبط أخي النور الهيثمي. ويعرف بالشهاب الحجازي. وُلِد في سابع عشر شعبان سنة تسعين وسبعمائة بالقاهرة... وسمع على ابن أبـي المجد والتنوخي والعراقي والهيثمي والأبناسي والمجد الحفيد وغيرهم... لازم مجلس العراقي في الأمالي وغيرها. مات في رمضان سنة خمس وسبعين ودفن بتربة الناصرية فرح بن برقوق). انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨.

سماعات المخطوط

وهذه صورة ما كتب من السماعات لهذا التأليف، وهو ما صورته:

سمع هذا الجزء على مؤلفه، سيدنا ومولانا، الشيخ الإمام، العلامة الحافظ، حجة المحدثين وعمدة الناقلين، ثقة العلماء العاملين، زين الدين أبـي الفضل عبد الرحيم ابن الشيخ الصالح، أبـي عبد الله الحسين بن عبد الرحمن ابن العراقي الشافعي فسح الله في أجله، بقراءة ولده الإمام المحدِّث المفيد، ولي الدين (أبـي)[1] زرعة أحمد:

الشيخ تاج الدين إسماعيل بن خليل الهيثمي، وجمال الدين عبد الله ابن الإمام شهاب الدين أحمد بن علي العراقي، وشمس الدين محمد ابن الشيخ شمس الدين محمد بن أبـي بكر بن سليمان الهيثمي، ومحمد بن محمد بن عمر البسكري المدني، والخط له. وصحَّ ذلك وثبت يوم الاثنين سابع شوال سنة ثماني وسبعين وسبع مئة، وبالخانقاه الطشتمرية، ظاهر القاهرة.

ونقلت أيضاً ما صورته:

الحمد لله، قرأ علي هذا الجواب عن السؤال المذكور: الشيخ الإمام

---

(١) في المخطوط: (ابن زرعة)، والصواب: (أبـي زرعة)، كما سيأتي في السماعات بعده، وكما هو معروف في ترجمته.

المحدث الرحَّال، أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد البلوي، نفع الله به، فسمعه:

الشيخ الإمام، نور الدين علي بن أبـي بكر بن سليمان الهيثمي، وولداي: أبو زرعة أحمد وأبو حاتم محمد. وزين الدين أبو بكر ابن محمد بن عثمان الخباني، والفقيه شمس الدين محمد بن أحمد بن خلف بن الخواص. وصحَّ في ليلة الجمعة ثامن عشر شوال سنة ثماني وسبعين (وسبعمائة)[1]، كتبه عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن العراقي.

وبعده أيضاً ما صورته:

سمعه على مؤلفه بقراءة ولده أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي وهذا خطه:

الشيخ الإمام نور الدين علي بن أبـي بكر بن سليمان الهيثمي، والعالم الفاضل نور الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الحميد المديني. وصحَّ في ليلة الحادي عشر من ذي الحجة من السنَّة بالمكان المذكور أعلاه، وأجاز.

وبعده أيضاً ما صورته:

سمعه على مؤلفه حافظ الإسلام المذكور أعلاه، بقراءة إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، وله الخط:

الإمام العالم عز الدين محمد بن صالح صلاح الدين خليل بن هلال الحاضري الحِلِّي وآخرون. وصحَّ ذلك في يوم الاثنين حادي عشر برسم الأول من سنة خمس وثمانين وسبعمائة، بالخانقاه الطشتمرية بسكن المسمع. وأجاز. الحمد لله وحده وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم.

---

(١) في المخطوط: (وستمائة)، وهو خطأ، إذ في ذلك الوقت لم يولد العراقي بعد.

وبعده أيضاً ما صورته:

سمع عليَّ هذه المسألة في قص الشارب: الفقيه بدر الدين حسن بن عبد الله بن عبد الواحد المدني الشهير بابن الخراساني، بقراءته.

الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي بن يوسف الهيثمي الجوشني، وولداه: محمد وعلي. وصحَّ يوم الجمعة الثاني عشر من ذي الحجة سنة ست وتسعين (وسبعمائة)[1] بمنزلنا بجزيرة الفيل على شاطىء النيل، وأجزت لهم أن يروووه عني مع ما يجوز لي وعني روايته.

كتبه جامعه عبد الرحيم بن الحسين. وسمع معهم الشيخ الإمام الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ألحقه عبد الرحيم بن الحسين.

ثم قراءة الفقيه بدر الدين حسن بن عبد الله المدني مرة ثانية في التاريخ والمكان، فسمعه الجماعة المذكورون، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الشهير بابن الشامي. كتبه عبد الرحيم بن الحسين.

وبعده أيضاً ما صورته:

قرأت هذا الجزء على سيدي مؤلفه، فسمعه:

الشيخ الإمام العلامة الحافظ الرحلة نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، والشيخ الفقيه الإمام العالم الأوحد ناصر الدين أبو الحسن محمد بن عثمان بن عبد الله المصري. وصحَّ في يوم الجمعة تاسع شوال سنة أربع وثمانمائة بمنزلنا بجزيرة الفيل بشاطىء النيل. وأجاز لنا مؤلفه رضي الله عنه وأبقاه.

---

(١) في المخطوط: (وستمائة).

كتبه عبد الوهاب بن أحمد بن العراقي[1].

❑ ❑ ❑

(١) هذا آخر ما أثبت من السماعات على المخطوط، وقد قمت، ولله الحمد، بإحياء سنَّة قراءته بعد طول زمان، وذلك بعرضه ومقابلته على شيخنا وأستاذنا الكبير نظام محمد صالح يعقوبي البحريني حفظه الله، وذلك في لقاء العشر الأواخر، بصحن المسجد الحرام، قبالة الركن اليماني في الاستراحة بين صلاتي التراويح والتهجد من ليلة السابع والعشرين من رمضان المعظَّم لعام ثلاثة وعشرين وأربعمائة وألف للهجرة.
وأسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لسنَّة سيد المرسلين، وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

فهرس المصادر والمراجع

١ ــ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للأمير علاء الدين علي بن بلبان، حقَّقه وخرَّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٨٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

٢ ــ الأدب المفرد: للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، حقَّقه سمير أمين الزهيري، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

٣ ــ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

٤ ــ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: لابن عبد البر، حقَّقه د/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة ودار الوعي، ط ١، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.

٥ ــ الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط ٥، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

٦ ــ إكمال المعلم بفوائد مسلم: للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق د/ يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٨٨م.

٧ ــ الإمام في معرفة أحاديث الأحكام: تأليف تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب المشهور بابن دقيق العيد، حقَّقه سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق، ط ١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.

٨ ــ إنباء الغمر بأنباء العمر: لابن حجر العسقلاني، ط دائرة المعارف لحيدرآباد الدكن ــ الهند، ١٣٨٩هـ ــ ١٩٧٠م.

٩ ــ الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، حقَّقه عبد الله بن عمر البارودي، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

١٠ ــ البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن التاسع: للعلَّامة محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي.

١١ ــ البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن، حقَّقه حماد محمد السيد، دار العاصمة، ط ١، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.

١٢ ــ بلوغ المآرب في قص الشارب: للسيوطي، ط مطبعة الجندي.

١٣ ــ تاج اللغة وصحاح العربية: تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، ط ٢، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩.

١٤ ــ تاريخ ابن معين برواية الدوري يحيى بن معين وكتابه التاريخ: حقَّقه د/ أحمد بن محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، ط ١، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

١٥ ــ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم: حقَّقه د/ أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، دار المأمون للتراث.

١٦ ــ التاريخ الكبير: للحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية.

١٧ ــ تحرير تقريب التهذيب: تأليف د/ بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٧م.

١٨ ــ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحجاج المزي مع النكت الظراف على الأطراف: لابن حجر العسقلاني، حقَّقه د/ عبد الصمد شرف الدين وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

١٩ ــ تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، حقَّقه محمد عوامة، دار ابن حزم، ط ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.

٢٠ ــ تكملة شرح الترمذي: للحافظ العراقي، رسالة علمية أعدها عبيد الرحمن بن محمد حنيف، الجامعة الإسلامية.
٢١ ــ تكملة شرح الترمذي: للحافظ العراقي، رسالة علمية أعدها عبد الله بن عبد العزيز الفالح، الجامعة الإسلامية.
٢٢ ــ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لابن حجر العسقلاني، حقَّقه عبد الله هاشم اليماني المدني، شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة، ط ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٤م.
٢٣ ــ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ ابن عبد البر النمري القرطبي، ط وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٥م.
٢٤ ــ كتاب الثقات: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، ط حيدرآباد الدكن ــ الهند، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.
٢٥ ــ الجرح والتعديل: تأليف أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، ط حيدرآباد الدكن ــ الهند، ١٣٧٢هـ ــ ١٩٥٢م.
٢٦ ــ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي، حقَّقه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب، ط ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م.
٢٧ ــ الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للسيوطي، الناشر محمد أمين دمج، بيروت ــ لبنان.
٢٨ ــ ذيل التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد: لقاضي القضاة الإمام تقي الدين أبي الطيب، حقَّقه كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م.
٢٩ ــ ذيل ميزان الاعتدال: للحافظ العراقي، حقَّقه د/عبد القيوم بن عبد رب النبي ﷺ، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٣٠ ــ الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنَّة المشرَّفة: حقَّقه محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط ٥، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.
٣١ ــ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيِّىء على الأمة: للألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

٣٢ ــ سنن ابن ماجه: حقَّقه د/ بشار عواد معروف، دار الجيل، ط ١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.

٣٣ ــ سنن الترمذي: تحقيق د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٦م.

٣٤ ــ السنن الصغرى: للنسائي بشرح السيوطي، وحاشية السندي، دار المعروفة ط ٣، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.

٣٥ ــ السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط دار المعرفة، بيروت.

٣٦ ــ السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حقَّقه حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.

٣٧ ــ السواك وما أشبه ذلك: لأبي شامة المقدسي، حقَّقه أسعد بن محمد الطيب، مكتبة الغرباء الأثرية.

٣٨ ــ سير أعلام النبلاء: للذهبي، حقَّقه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

٣٩ ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد، حقَّقه عبد القادر الأرناؤوط محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط ١، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.

٤٠ ــ شرح السنن: للبغوي، حقَّقه شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧١م.

٤١ ــ شرح معاني الآثار: للطحاوي، حقَّقه محمد زهري النجار، مكتبة دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

٤٢ ــ الشمائل المحمدية: للترمذي، حقَّقه وخرَّج أحاديثه السيد ماهر ياسين فحل، دار الغرب الإسلامي.

٤٣ ــ صحيح ابن خزيمة: حقَّقه محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

٤٤ ــ صحيح سنن أبي داود: للألباني، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

٤٥ ــ صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: دار الحديث، ط ١، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩١م.
٤٦ ــ صحيح مسلم بشرح الإمام محيي الدين النووي: دار المعرفة، ط ٢، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م.
٤٧ ــ الضعفاء الكبير: لأبي جعفر العقيلي، حقَّقه عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية.
٤٨ ــ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي، دار الجيل، ط ١، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م.
٤٩ ــ طبقات الشافعية: لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين بن قاضي شهبة، حقَّقه د/ الحافظ عبد المنعم خان، عالم الكتب، ط ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
٥٠ ــ طرح التثريب في شرح التقريب: للحافظ العراقي، دار إحياء التراث العربي.
٥١ ــ العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، حقَّقه محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
٥٢ ــ غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري، حقَّقه ج برجستراسر، مكتبة المتنبي.
٥٣ ــ غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د/ محمود الطناحي، مجمع اللغة العربية بمصر، ط ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م.
٥٤ ــ فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، ط دار السلام، الرياض.
٥٥ ــ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستَّة: للذهبي، حقَّقه محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، ط ١، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.
٥٦ ــ الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.
٥٧ ــ كشف الأستار عن زوائد البزار عن كتب الستَّة: للحافظ نور الدين الهيثمي، حقَّقه حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.

٥٨ ــ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: للعلامة علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، مؤسسة الرسالة، ط ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

٥٩ ــ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي، دار إحياء التراث العربي.

٦٠ ــ لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلاني، حقَّقه عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م.

٦١ ــ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لمحمد ابن حبان البستي، حقَّقه محمود إبراهيم زائد، دار المعرفة.

٦٢ ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي، دار الكتاب العربي، ط ٣، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.

٦٣ ــ المجمع المؤسس: للمعجم المفهرس، مشيخة ابن حجر العسقلاني، حقَّقه د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، ط ١، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.

٦٤ ــ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: لأبي موسى المديني، حقَّقه عبد الكريم الغرباوي، جامعة أم القرى، ط ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

٦٥ ــ المجموع شرح المهذب: للنووي، مع فتح العزيز والتلخيص الحبير.

٦٦ ــ المحلى: لابن حزم، حقَّقه أحمد محمد شاكر، مطبعة النهضة.

٦٧ ــ مختصر سنن أبي داود: للمنذري، حقَّقه أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة.

٦٨ ــ مسند أبي داود الطيالسي: حقَّقه محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط ١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.

٦٩ ــ مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني: حقَّقه أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، ط ١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

٧٠ ــ مسند أبي يعلى الموصلي: للإمام أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، حقَّقه إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، ط ١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

٧١ ــ مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: حقَّقه شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.
٧٢ ــ مصنف ابن أبـي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: لعبد الله بن محمد بن أبـي شيبة بن إبراهيم بن عثمان بن أبـي بكر بن أبـي شيبة، حقَّقه عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية ــ الهند، ط ٢، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.
٧٣ ــ معجم البلدان: لشهاب الدين أبـي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، ط ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م.
٧٤ ــ المعجم الكبير: للطبراني، حقَّقه حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الوطن العربـي، ط ١، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.
٧٥ ــ معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي وبيان ما ألف فيها: لعبد الله بن محمد الحبشي، الدار الثمينة للنشر والتوزيع، ط ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
٧٦ ــ معرفة الثقات: للعجلي بترتيب الهيثمي والسبكي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
٧٧ ــ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: للذهبـي، حقَّقه أبو حميد الله سعداني إدريس، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٧٨ ــ المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم: للعلاَّمة محمد بن طاهر بن علي الهندي الفتني، دار الكتاب العربـي، بيروت، ط ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.
٧٩ ــ المغني في الضعفاء: للذهبـي، حقَّقه د/ نور الدين عتر.
٨٠ ــ منهج الحافظ زين الدين العراقي في كتابه طرح التثريب في شرح التقريب: مع تحقيق القسم الأول من كتابه إلى آخر باب الوضوء، رسالة علمية أعدَّها محمد يحيـى بلال منيار، جامعة الإمام محمد بن سعود.
٨١ ــ المؤتلف والمختلف: للدارقطني، حقَّقه موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٨٢ ــ الموطأ: للإمام مالك برواية يحيـى بن يحيـى الليثي، حقَّقه د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م.

٨٣ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي، حقَّقه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٨٤ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، حقَّقه علي حسن علي عبد الحميد الأثري، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
بين يدي التحقيق	٣
الدراسة	
ترجمة الحافظ العراقي	٥
التعريف بالرسالة	٩
موضوع الرسالة	٩
بعض ما ألف في الموضوع	١٠
تحقيق نسبة المخطوط	١١
أهمية رسالة العراقي مقارنة مع رسالة السيوطي في الموضوع	١٢
بيان منهجي في التحقيق	١٤
وصف النسخة المعتمدة	١٥
صور من المخطوط	١٧
النص المحقق	
طرح الإشكال من حديث أبي هريرة المرفوع: «الفطرة خمس...»	٢٣
بيان أن الاختلاف في لفظة «حلق الشارب» هو على سفيان بن عيينة	٢٤

الموضوع	الصفحة

الحكم على لفظة «حلق الشارب» بأنها شاذة لمخالفتها لرواية
الجمهور عن ابن عيينة ٢٥
ذكر حديث أبـي سلمة بن عبد الرحمن عن أبـي هريرة: «الطهارات
أربع» ٢٧
ذكر من تابع أبا هريرة في روايته حديث خصال الفطرة ٢٨
ذكر حديث ابن عمر: «من الفطرة حلق العانة وتقليم الأظفار
وقص الشارب» ٢٨
ذكر حديث عائشة رضي الله عنها: «عشر من الفطرة» ٢٩
بيان تضعيف النسائي لحديث عائشة: «عشر من الفطرة» ٣٠
ذكر حديث عمار بن ياسر: «من الفطرة المضمضة والاستنشاق
وقص الشارب...» ٣١
إشارة إلى كلام البخاري في حديث عمار بن ياسر ٣٣
ذكر حديث أبـي الدرداء: «الطهارات أربع» ٣٣
ذكر حديث أنس بن مالك: «وقَّت لنا رسول الله ﷺ حلق العانة» ٣٤
اعتراض ابن دقيق العيد على ابن منده في حكمه على حديث أنس بن
مالك بأنه على رسم البخاري ٣٥
إيراد طريق أخرى لحديث أنس بن مالك بلفظ: «وقت لنا»
على البناء للمجهول ٣٥
بيان أن محمد بن عبد الله بن يزيد المقري هو الذي تفرد
بلفظ حلق الشارب ٣٦
بيان قول من يقول بأنه لا فرق بين لفظ القص والحلق ٣٧

الموضوع	الصفحة

الرد عليهم بأن إطلاق القص على الحلق خلاف الظاهر الغالب،

برواية النسائي من حديث أبـي هريرة «وتقصير الشارب» ٣٧

الجمع بين الأدلة بأن الحلق والجز يكون لما على طرف الشفة والتقصير

لما على الشفة ٣٨

ذكر حديث المغيرة بن شعبة «كان شاربـي وفى...» ٣٩

إشارة إلى ضعف حديث عائشة رضي الله عنها بمعنى حديث المغيرة ... ٣٩

ترجمة موجزة لعبد الرحمن بن مسهر ٤٠

ذكر حديث ابن عباس: «كان النبـي ﷺ يقص شاربه...» ٤١

ذكر حديث زيد بن أرقم: «من لم يأخذ من شاربه فليس منا» ٤١

ذكر أثر عمر بن عبد العزيز: «السنَّة في قص الشارب حتى يبدو الإطار» . ٤٢

تعريف معنى الإطار ٤٣

قول التابعي السنة كذا، هل هو مرفوع؟ ٤٣

ذكر أثر شرحبيل بن مسلم الخولاني في قص الشارب ٤٤

ذكر قول مالك فيمن حلق شاربه ٤٤

قول مالك في الموطأ: (يأخذ من الشارب...) ٤٥

ذكر أثر عبيد الله بن أبـي رافع في حلق الشارب ٤٦

تضعيف أثر عبيد الله بن أبـي رافع بالاضطراب ٤٦

ذكر قول القاضي عياض بالتخيير بين الحلق والقص ٤٧

الرد عليه بأن عمل الجمهور على القص فهو أولىٰ ٤٧

الاستدلال على أنه لا بأس ببقاء بعض الشارب بحديث أنس بن مالك:

«وُقِّت لنا في قص الشارب» ٤٧

ذكر قول أهل الظاهر ٤٧

الموضوع	الصفحة

الرد عليهم بأنه لو وجب الحلق أو القص لما جاز تركه أربعين حتى ينزل على الشفة ٤٧
توثيق الرسالة بذكر كاتبها وناسخها ٤٧
سماعات المخطوط ٤٩
المصادر والمراجع ٥٣
فهرس الموضوعات ٦١